الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير ميدان: علوم اقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم : علوم التسيير شعبة: علوم مالية ومحاسبة

تخصيص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

يماني أم السعد

يماني فتيحة

تحت عنوان:

أثر ترشيد الإنفاق العام على التوازن المالي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (2000_2022)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من

عقبي لخضر	**أستاذ محاضر "أ"**	**رئيسا**
بولعباس مختار	**أستاذ محاضر "أ"**	**مشرفا و مقررا**
روابة محمد	**أستاذ محاضر "أ"**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022-2023

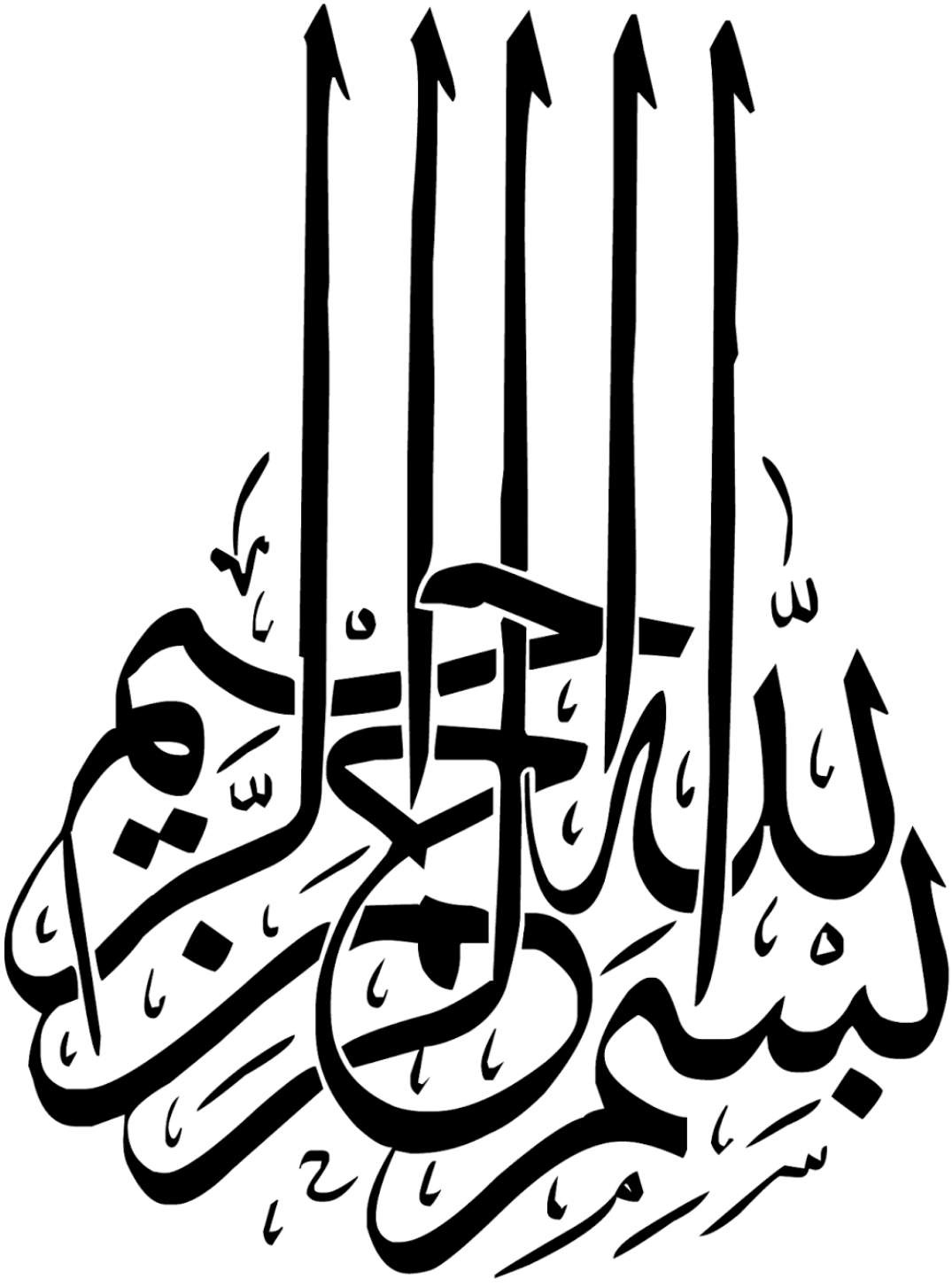
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف الخلق الله أجمعين

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل وأعاننا على إتمامه، فله الحمد والثناء كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من قدم لنا يد العون لإنجاز هذا العمل

وأخص بالذكر الأستاذ المشرف "بولعباس مختار" لقبوله الإشراف على هذه المذكرة

وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة وإرشاداته الصائبة التي لم يبخل بها علينا طيلة هذا العمل

فله كل الشكر والتقدير وجزاه الله خير جزاء

والشكر موصول لباقي الأساتذة الكرام وكافة طاقم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير على ما قدموه لنا طيلة فترة دراستنا في الجامعة

إهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيينا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وجملنا بالعافية بعد الشكر

والحمد لله سبحانه وتعالى على نعمة وفضل ودوام الصحة والعافية

والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أما بعد أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع

إلى أعز ما أملك في الوجود وأبرز الناس بصحبتي

إلى والدي الكريمان أطال الله في عمرهما بالصحة والعافية

إلى أعز في هذه الدنيا اخواتي وأخواتي وكل الأصدقاء

إلى جميع أساتذتي و كل من كان سببا في نجاحي

فتيحة

إهداء

لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله.

إلى من ركع العطاء أمام قدميها وأعطتنا من دمها وروحها وعمرها حبا وتصميما ودفعا لغد أجمل وإلى ملاكي في الحياة، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بسلم جراحي والى الحبيبة

"أمي الغالية "

إلى الذي زرع بداخلي حب العلم وكافح من أجلي حتى بلغت هذه اللحظة وكان العون الشديد في كل شيء إلى من احمل اسمه بكل افتخار "أبي حبيبي"

واخص بهذا الإهداء رفيق دربي وحياتي، والذي استند عليه في الشدائد، فكان لي في كل المواقف مشجع، وتحمل معي عناء هذا العمل، وفي الأخير أسأل الله أن يجعل في حياتنا بركة ومود ورحمة واحترام، إلى زوجي " عبد الله "

إلى من قاسمتهم ظلمة الرحم وقاسموني أحضان المحبة والسعادة وشموع البيت إخوتي حفظهم الله

إلى ما يحبه ويرضاه: "محمد" ، "جلال " و "أبوبكر" "فاطمية" "خيرة وزوجها "

وإلى زوجة أخي وابنتيها رهف –ولجين –وصغير البيت –إسحاق

إلى كل صديقاتي، عائلتي، أساتذتي من الابتدائي حتى الجامعة

وإلى جميع من أعانني على انجاز هذا العمل

أهدي الجميع ثمرة نجاحي

أم السعد

فهرس
المحتويات

فهرس_المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر و تقدير	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
مقدمة	**أ_ د**
الفصل الأول: الإطار النظري لترشيد النفقات والتوازن المالي	01
تمهيد	02
المبحث الأول: ظاهرة تزايد النفقات	03
المطلب الأول: ماهية الإنفاق العام	03
المطلب الثاني: التقسيمات العلمية للنفقة	04
المطلب الثالث: ظاهرة زيادة الإنفاق العام	08
المبحث الثاني: آليات ترشيد الإنفاق العام	11
المطلب الأول: مفهوم ترشيد النفقات العمومية	11
المطلب الثاني: ضوابط وأهداف ترشيد الإنفاق العام	13
المطلب الثالث: عوامل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام	15
المبحث الثالث: التوازن المالي	17
المطلب الأول: مفهوم التوازن المالي	17
المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي	18
المطلب الثالث: ميزان المدفوعات	20
خلاصة	24
الفصل الثاني: دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة 2000_2022	25
تمهيد	26
المبحث الأول: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة	27
المبحث الثاني: المنهجية القياسية ARDL	35
المطلب الأول: استقرار السلاسل الزمنية	35
المطلب الثاني: منهجية ARDL	37

المطلب الثالث: التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL	38
المبحث الثالث: الإطار التطبيقي القياسي لدراسة	42
المطلب الأول: تحديد المتغيرات ودراسة استقراريتها	42
المطلب الثاني: تقدير معلمات ARDL	46
المطلب الثالث: دراسة صلاحية النموذج	49
خلاصة	53
خاتمة	55
قائمة المصادر و المراجع	58
ملخص	62

قائمة الأشكال

الرقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01_01	التقسيمات العلمية للنفقة	07
02_01	أقسام ميزان المدفوعات	22
01_02	منحنى تطور الجباية البترولية في الجزائر لفترة 2000_2022	26
02_02	منحنى تطور الإيرادات العادية في الجزائر لفترة 2000_2022	28
03_02	منحنى تطور النفقات في الجزائر لفترة 2000_2022	30
04_02	منحنى تطور نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر لفترة 2000_2022	32
05_02	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	49
06_02	اختبار المجموع التراكمي المعاودة من البواقي و مربعات البواقي	51

قائمة الجداول

الرقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01_02	تطورات إيرادات الجبائية في الجزائر لفترة 2000_2022	27
02_02	تطور الإيرادات في الجزائر لفترة 2000_2022	29
03_02	تطور رصيد الميزانية في الجزائر لفترة 2000_2022	31
04_02	تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر لفترة 2000_2022	33
05_02	نتائج اختبار ADF	42
06_02	نتائج اختبار PP	43
07_02	نتائج اختبار الحدود Bounds Test	44
08_02	تقدير نموذج قصير الأجل	45
09_02	تقدير نموذج طويل الأجل	46
10_02	التقييم الإحصائي للنموذج	47
11_02	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	48
12_02	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	48
13_02	اختبار مدى ملائمة الشكل الدالي	50

مقدمة عامة

المقدمة

تعتبر النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للقيام بواجباتها في مختلف الميادين سواء الاجتماعية أو الاقتصادية، حيث زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالإنفاق العام والذي أصبح أداة رئيسية هامة تعتمد عليها الدولة لتأثير في مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام، حيث أن ظاهرة تزايد النفقات العامة أصبحت ظاهرة طويلة الأجل في العديد من الدول الأمر الذي يستدعي ضرورة ترشيدها والحد من إسرافها وتبذيرها.

ومن الأمور التي تسعي إليها الدولة إضافة إلى ترشيد النفقات هي الوصول إلى الاستقرار والتوازن المالي الذي هو جزء من التوازن الكلي وهو توازن في الإيرادات والنفقات وبعد التوسع في مجاله ليشمل ميزان المدفوعات الذي يتحقق بتساوي طرفيه الدائن والمدين.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تحقيق معدلات معتبرة في النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات متقدمة في التنمية الاقتصادية لهذا قمنا بدراسة قياسية تحليلية لتطور النفقات ودورها في التوازن المالي في الجزائر، فبعد الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في فترة التسعينات عرفت الفترة ما بين 2000-2009سياسة مغايرة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الذين رصدت لهما مبالغ مالية ضخمة من أجل الرفع من مستويات التنمية وتحقيق أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هذا المنطلق، نسعى ضمن هذا الموضوع إلى معرفة تأثير الإنفاق العام على التوازن المالي في الجزائر خلال الفترة (2000_2022) و ذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية الموزعة ARDL.

و من خلال هذه الدراسة سنحاول إيجاد معالجة لإشكالية بحثنا.

1. إشكالية الدراسة:

ما مدى أثر ترشيد النفقات على التوازن المالي في الجزائر خلال الفترة(2000_2022)؟

و يندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية التي سنحاول الإجابة عليها خلال دراستنا هذه هي:

- ما المقصود بترشيد إنفاق؟
- ما المقصود بالتوازن المالي ؟
- ماهي أهم المتغيرات المؤثرة على التوازن المالي في الجزائر؟
- هل توجد علاقة طويلة الأجل بين رصيد الميزانية والمتغيرات المفسرة له؟

2. فرضيات الدراسة:

تقودنا الإجابة على هذه الأسئلة إلى طرح جملة من الفرضيات التي ستكون منطلقا لهذه الدراسة.

- ترشيد الإنفاق العام هو تحقيق منفعة للمجتمع والقضاء على الإسراف والتبذير
- التوازن المالي هو توازن الإيرادات والنفقات في الموازنة.
- توجد علاقة تكاملية طويلة الأجل بين التوازن المالي ولمتغيرات الاقتصادية المختارة في الدراسة
- التوازن المالي في الجزائر يتحدد ب: الايرادات، الناتج الداخلي الخام، الانفاق العام، الدين العام

3. أهمية الدراسة:

إن أهمية الدراسة في موضوعنا هذا تكمل في أنها تعطينا نظرة عامة عن الوضعية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر وهذا بالتركيز على بعض المتغيرات التي طرأت على اقتصاد الجزائر، وتستند أهمية هذا الموضوع على ترشيد الإنفاق العام والحفاظ على التوازن المالي وهي المتغيرات العينة بالدراسة.

4. أهداف الدراسة:

- معرفة أثر ترشيد الإنفاق العام في تحقيق التوازن المالي
- دراسة العلاقة بين الإنفاق والمتغيرات الاقتصادية الكلية
- إبراز الدور الذي تلعبه الإدارة المالية في ترشيد النفقات
- تحليل تطور النفقات في الجزائر 2000-2022
- إبراز أهمية الأساليب الاقتصادية القياسية في إيجاد العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة

5. دوافع اختيار الموضوع:

- الرغبة في دراسة هذا الموضوع لأنه يشمل مجال تخصصنا المالية والبنوك
- مدى أهمية السياسة الانفاق في التوازن المالي
- توفر البيانات والمراجع في هذا الموضوع
- محاولة تسليط الضوء على الاهتمام المتزايد بترشيد الإنفاق العام

6. حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى حدود مكانية و أخرى زمانية.

- الحدود المكانية: تناول الدراسة الاقتصادية للجزائر
- الإطار الزماني: تناولت الدراسة الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022 م

7. المنهج المستخدم في الدراسة:

في إطار دراسة هذا الموضوع استخدمنا عدة مناهج منها المنهج الوصفي، المنهج القياسي التحليلي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي في تناول المفاهيم الخاصة بالإنفاق، أما على المستوى التطبيقي فتم استخدام المنهج القياسي والتحليلي، من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية اختبار تكامل الحدود واستخدام نموذج ARDL.

8. الأدوات المستخدمة للدراسة:

تم الاعتماد في دراستنا على الإحصائيات من بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات، كما سنستعين ببعض البرامج الإحصائية Eviews و Excel.

9. الدراسات السابقة:

- **دراسة للباحث احمد العيش،** بعنوان التوازن الاقتصادي(1990_2017) ضمن متطلبات دراسة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى توضيح كمي لحجم النفقات العامة في التوازن الاقتصادي وتوصل الباحث الى عدة نتائج منها: أن تلك الاصطلاحات لم تحقق علاجا للاختلالات التي تعاني منها الجزائر في تلك المرحلة نتائج الدراسة القياسية لجميع السلاسل الزمنية لا تتميز بالاستقرار إلا بعد أخذ الفروق الأولى .
- **دراسة للباحث شعبان فرج،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر سنة 2012 تحت عنوان الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر _دراسة حالة الجزائر حيث تطرق الباحث إلى مفهوم الحكم الراشد وكيفية تعزيز اطر المشاركة للفاعلين في المجتمع، وأثاره على ترشيد الإنفاق خاصة في ظل تنامي حاجات الأفراد ومحدودية موارد الدولة
- **دراسة، (2004, GERNOT , J.MULLER) بعنوان: Understanding the Dynamic Effects of Government on Foreign Trade**

حاولت هذه الدراسة فهم التأثيرات الديناميكية للإنفاق الحكومي على التجارة الخارجية ضمن إطار الذاتي الهيكلي، وذلك باستخدام السلاسل الزمنية للاقتصاد الأمريكي للفترة ما بين Brettin_Woods وقد توصلت إلى نتائج التالية:

- الزيادة المؤقتة في الإنفاق الحكومي أدت إلى تحسين الميزان التجاري
- المرونة المنخفضة بين السلع المحلية الأجنبية كافية لصدمة الانفاق الحكومي لزيادة الفائض التجاري
- يرجع لافتراض هذه الدراسة اعتماد الحكومة بشكل كلي على السلع المحلية و التي تؤدي إلى زيادة الانفاق عليها، وهو ما يصاحبه ارتفاع في معدلات التبادل التجاري مما يجعل السلع المحلية أكثر تكلفة من السلع الأجنبية وهو ما يهيمن على حجم التأثير و يحسن في الميزان التجاري.

10. هيكل الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة ولاختبار تقيم هذا الموضوع وتحقيق أهداف الدراسة اقتضت ضرورة تقسيم هذا البحث الي فصلين ومقدمة وخاتمة كالآتي

- **الفصل الأول:** خصصناه بالإطار النظري لدراسة لمفاهيم عدة حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث تكلمنا في المبحث الأول عن المفاهيم العامة لمفهوم الإنفاق العام بجوانبه المختلفة وتناولنا في المبحث الثاني ترشيد النفقات من مفهوم إلى توسع إلى ضوابط ترشيد النفقات كما القينا الضوء على أهم عوامل نجاح

ترشيد النفقات، أما المطلب الثالث خصصناه إلى مفهوم التوازن المالي واهم مؤشراته ثم تطرقنا إلى ميزان المدفوعات وأهم الاختلالات التي يمكن أن تأثر عليه .

- **الفصل الثاني:** خصص هذا الفصل لدراسة تطبقيه قياسية لتغيرات وتحولات التي طرأت على الجزائر في فترة (2000-2022)، حيث تناولنا في المبحث الأول تحليل إحصائي لأهم المتغيرات المدروسة ، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى منهجية ARDL والمبحث الثالث إلى تحليل نتائج الدراسة استقرارية السلاسل.

الفصل الأول

الاطار النظري لترشيد النفقات والتوازن المالي

تمهيد:

يعتبر الإنفاق العام من الأدوات السياسة المالية المهمة، فقد أصبحت الدولة تعتمد عليه لتحقيق الأهداف متنوعة لتأثير على الحياة اقتصادية والاجتماعية كما يحتل الانفاق العام مكانة بارزة في النظرية المالية الحديثة، ويعكس جوانب الأنشطة العامةّ.

وتسعى الدولة لترشيد نفقاتها باعتبارها أن ترشيد الإنفاق العام هو وسيلة لحل مشكلة ندرة مصادر التمويل من خلال استخدام الأمثل للموارد المتاحة والرفع من فعالية وكفاءة توظيف النفقات العامة وحسن التصرف في الأموال وانفاقها بعقلانية دون إسراف أو تبذير.

أما عن المؤسسات اقتصادية فهي تسعى دوما إلى تحقيق توازنها المالي باعتباره معيارا مهما لتقييم الأداء المالي لأنه هدف تسعى الوظيفة المالية إلى تحقيقه باستمرار من أجل تحقيق أمن المؤسسة، وتفاديا للوقوع في العجز المالي الذي يحرمها من استقلالها المالي تحت اللجوء إلى اقتراض، فلهذا ينبغي على المسير المالي أن يقوم بكل ما بوسعه لتحقيق الأرباح لتنمية إيرادات المساهمين في المؤسسة.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** ظاهرة تزايد النفقات
- **المبحث الثاني:** آليات ترشيد الإنفاق العام
- **المبحث الثالث:** التوازن المالي

المبحث الأول: ظاهرة تزايد النفقات

تحتل النفقات العامة مكانا بارزا في الدراسات المالية، وذلك لكونها أهم وسيلة للسياسة المالية التي تستخدم لتحقيق الأهداف الاقتصادية واجتماعية، فالنفقة العامة تعكس كافة جوانب الأنشطة وكيفية تمويلها ولذلك نرى أنها تشهد تطور يساير التطور الذي لحق بدور الدولة.

المطلب الأول: ماهية الإنفاق العام

تنوعت مفاهيم النفقات العامة مع تزايد اتساع نطاق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واجتماعية كونها تلعب دور ايجابي في تحديد أهداف الدولة ولإعطاء أكثر توضيح سوف نتطرق إلى بعض التعاريف، ونذكر منها :

- تعرف النفقة العامة على أنها "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع الحاجة العامة ".[1]
- تعرف النفقات العامة بأنها "عبارة عن ما تستخدمه الدولة من النقود، ثمنا لما تحتاجه من السلع والخدمات من أجل تسير المرافق فهي عبارة عن مبالغ مالية أقرت من قبل السلطة التشريعية يقوم شخص عام بإنفاقها لتوفير السلع والخدمات العامة، وتحقيق الأهداف اجتماعية واقتصادية" .[2]

و منه نستنتج أن النفقة العامة هي كافة المبالغ المالية التي تنفقها الدولة أو أحد هيئاتها لتلبية الحاجات العامة للأفراد.

ومن خلال تقديم التعاريف السابقة يمكن تحديد ثلاثة عناصر أساسية للنفقة :

1. النفقة العامة مبلغ نقدي:

غالبية الإنفاق العام على مختلف الأنشطة يكون في شكل نقدي وبالتالي يعرف العديد من الكتاب النفقة على أنها مبلغ نقدي وليس مبلغا من المال، فتعريف النفقة العامة على أنها كم من المال وليس كما نقديا يسمح بإدخال النفقات التي تقدمها الدولة لبعض الأفراد أو كأن تكون الإعانات في صورة عينية لبعض الدول كما في حالة الكوارث والأزمات، ولكن حتى تدخل الإعانات العينية ضمن النفقات العامة يتعين أن تكون قابلة للتقويم النقدي.[3]

---

[1] حسين مصطفى، **المالية العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2001، ص11

[2] بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام ، " **ترشيد الإنفاق العام ودوره في احتواء عجز الموازنة العامة_ حالة الجزائر**"، مجلة اقتصاد والتنمية الجلد 07، العدد01، 2019، ص 07

[3] محمد خصاونة، "**المالية العامة النظرية والتطبيق**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2014، ص 51

2. صدور النفقة العامة من أحد أشخاص القانون العام:

حتى يمكن اعتبار النفقة العامة يجب أن تصدر عن الدولة أو أحد هيئاتها العامة وتمثل أشخاص القانون العام في الدولة بمختلف مستوياتها الحكومية أي سواء على المستوى المركزي أو مستوى الولاية أو مستوى المحليات ومن أمثلة الإنفاق العام ما تنفقه الدولة على رواتب موظفيها والإنفاق على إنشاء الجسور وشبكات الطرق والمستشفيات.[1]

3. النفقة العامة يقصد بها تحقيق النفع العام:

يؤكد البعض من الرواد الفكر المالي أن أساس تبرير حدوث حالة تسمى نفقة عامة هو وجود حاجة يحتاجها عموم المجتمع، وإن إشباع هذه الحاجة يجب أن تتولاها جهة عامة وتقوم بالإنفاق نقدا من المال عام لعموم المجتمع تسد وتشبع الحاجة التي هم محتاجين لها، حيث أن إنفاق المال العام لتحقيق منفعة خاصة لا يعد إنفاق عام .[2]

المطلب الثاني: التقسيمات العلمية للنفقة

يختلف التقسيم الاقتصادي لنفقات العامة بين النفقات الجارية ونفقات الرأسمالية من جهة وبين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية من جهة أخرى، كما يختلف أيضا من حيث غرض النفقة (إدارية، اجتماعية، اقتصادية).

1. معيار طبيعة النفقة

1.1النفقات الحقيقية:

هي النفقات التي تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي، حيث تستطيع الدولة من خلالها الحصول على مقابل يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها، ويوجد شريحة أخرى من هذه النفقات تحقق بها تسير أمور الدولة كمرتبات وأجور موظفي الدولة، والنفقات اللازمة لمهام الدولة التقليدية كخدمات الدفاع والأمن ومن أهم هذه التكاليف تلك التي تغطي اقتناء السلع الإنتاجية التي تستخدم لزيادة الطاقة الإنتاجية، وبما تتطلبه من معدات والآلات وتجهيزات مادية وخبرات فنية وعلمية.[3]

[1] محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 52

[2] سمير صلاح الدين حمدي، "**المالية العامة**"، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان 2015، ص53

[3] أحمد عبد السميع علام، "**المالية العامة المفاهيم والتحليل اقتصادي و التطبيق**"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى 2012، ص68

2.1.النفقات التحويلية:

تلك النفقات التي لا تؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي بل تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل من قطاع إلى آخر ومن فئة إلى أخرى فالنفقات التحويلية هي إحداث تغير في نمط توزيع الدخل القومي هذا التغير يتأثر بصورة غير مباشرة على أثر طلب المستفيدين من هذه النفقات التحويلية من سلع وخدمات،

وتتضمن النفقات التحويلية مجموعة من التقسيمات، تنبثق من طبيعة هذه النفقات وذلك على النحو التالي[1]:

- **نفقات تحويلية اجتماعية:**

هذه النفقات تتضمن مجموعة من الإعانات الاجتماعية كإعانة البطالة وإعانات المعاشات كذلك الإعانات التي تمنح للأسر كبيرة العدد.

- **نفقات التحويلية اقتصادية:**

تلك النفقات التي تضطر الدولة إلى منحها لأحد القطاعات الحيوية لتعويض الخسائر التي تتعرض لها كإعانات التي توجه إلى شركات الطيران أو تلك الإعانات التي تمنح للقطاعات التي تقوم بإنتاج السلع الضرورية.

- **نفقات التحويلية مالية:**

وهي تلك النفقات التي تمنحها الدولة إلى موظفيها في صورة معاشات أو في صورة دفع فوائد الدين العام والتي يعتبرها البعض نفقات حقيقية، في حين أننا نرى عدم التوسع في النفقات الحقيقية، أي تعتبر هذه الفوائد من النفقات التحويلية .

2. دورية النفقة

1.2.النفقات الجارية:

تهدف هذه النفقات إلى إشباع حاجات الشخص معنوي (عام أو خاص) كمرتبات الموظفين وبدلات إيجار البناية تطلق عليها نفقات التشغيل وبجانب هذه النفقات هناك نفقات أخرى من شأنها أن تزيد من الذمة المالية للشخص الذي يقوم بها لأنها تساهم في تحسين معداته وبياناته .[2]

---

[1] أحمد عبد السميع علام، مرجع السابق، ص69

[2] فتحي أحمد دياب عواد، "**اقتصاديات المالية العامة**"، دار الرضوان للنشر والتوزيع المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، العبدلي، الطبعة الأولى 2013، ص76

2.2.النفقات الرأسمالية:

من أهم خصائصها أنها تزيد من رأس الشخص الذي يقوم بها حيث تؤدي إلى ظهور أنواع جديدة منها، ولا يترتب على هذه النفقات خلق ثروات بالضرورة، ذلك لأن مختلف المنشآت الثانية تتعرض لتلف والهلاك التدريجي لذلك تقتضي نفقات من نوع نفقات التشغيل وهكذا .[1]

3. الغرض من النفقة

1.3.النفقات إدارية:

يقصد بها النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لوظائفها وتضم الدفاع والأمن والعدالة، وهي نفقات الحاجات العامة في الميادين التقليدية واللازمة كحماية الأفراد داخليا وخارجيا وإحلال العدالة وتنظيم الأمور السياسية لهم.[2]

2.3.النفقات اجتماعية:

تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين وتشمل هذه النفقات مبالغ مالية موجهة نحو قطاع الصحة والتعليم الذي تعتبر من أهم بنود النفقات اجتماعية .[3]

3.3.النفقات اقتصادية:

تصرفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية حيث تعمل الدولة على زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال حيث يكتسي منها نوع من النفقات أهمية كبيرة في الدول النامية، ويعود ذلك إلى أن الدولة تقوم بنفسها بعمليات إنشاء رؤوس الأموال نظرا لكونها تحتاج إلى نفقات كبيرة من جهة ولأنها لا تحقق عائد مباشر من جهة أجرى .

وعليه فإن التحول في الوحدة الإنتاجية يتطلب نفقات كبيرة من جهة وإيجاد إمكانيات من جهة أخرى وهو أمر يستدعي تدخل الدولة مباشرة لضعف مستوى الادخار الفردي في البلدان النامية وانعدام السيولة المالية.[4]

---

[1] فتحي أحمد دياب عواد، المرجع السابق، ص 76

[2] محمد عباس محرزي، "**اقتصاديات المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 70

[3] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص71

[4] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص71

الشكل رقم (02_01):التقسيمات الاقتصادية للنفقة

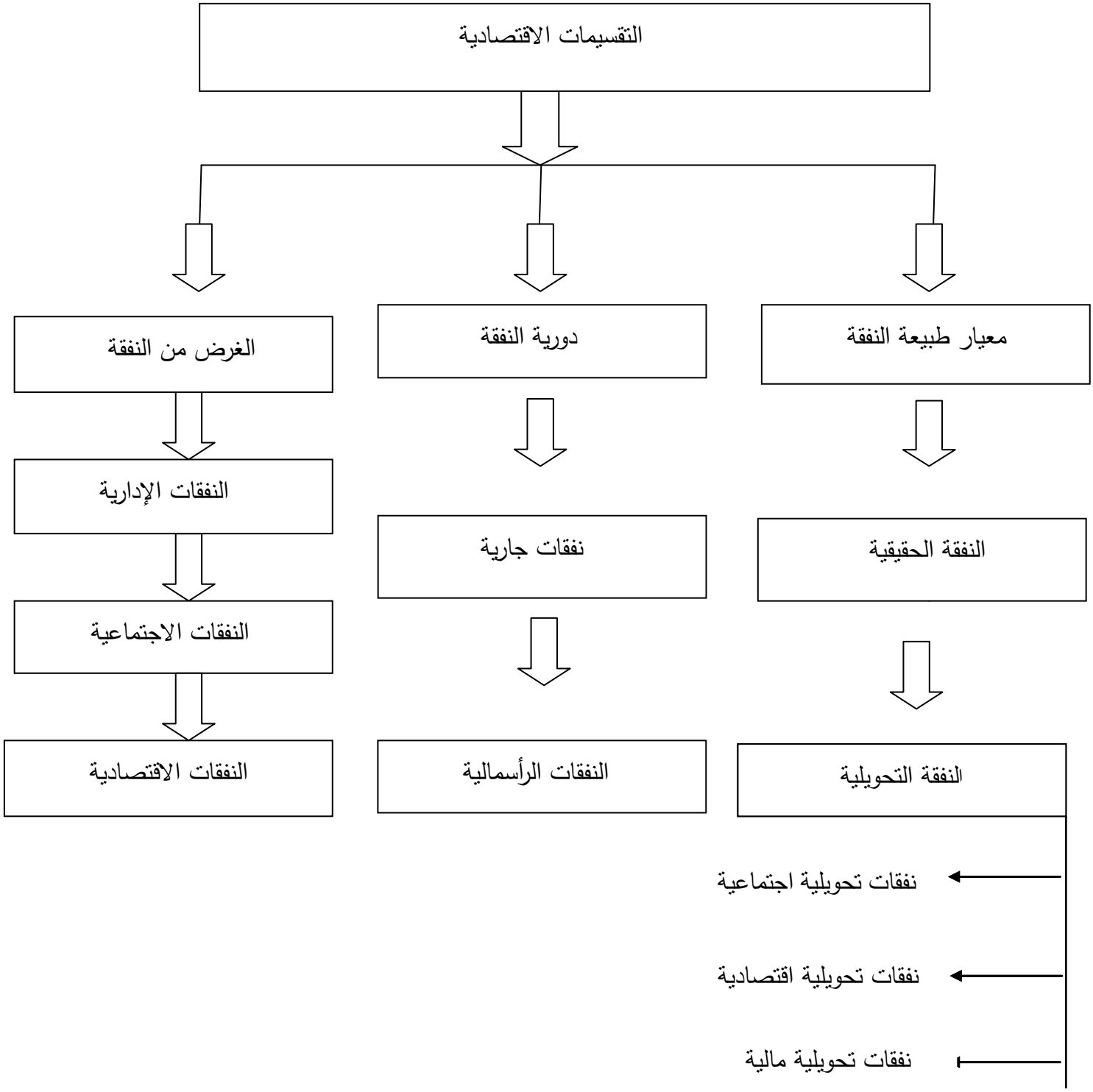

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على ما سبق

المطلب الثالث: ظاهرة زيادة الإنفاق العام

أصبحت ظاهرة زيادة الإنفاق العام من أكثر ظواهر بروزا في المالية الحديثة، حيث يعد نمو الإنفاق ظاهرة طبيعية للمالية العامة، ويمكن إرجاع تلك الزيادة إلى أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية، وفي ما يلي نشرح لكل من هذه أسباب.

أولا: الأسباب الظاهرية لازدياد النفقات العامة

زيادة الظاهرية هي مجرد زيادة رقمية لا تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد من الخدمات المقدمة من قبل الدولة ولا في تحسين نوعية تلك الخدمات، وقد تعود أسباب تلك الزيادة إلى تغيير في الأساليب الفنية في إعداد الموازنة، أو إلى زيادة في عدد السكان التي تستدعي زيادة مماثلة لها في حجم الانفاق أو إلى انخفاض في قيمة النقود وثم ارتفاع الأسعار[1]. وفي ما يلي استعراض أسباب تلك الزيادة:

1.خفض سعر النقد:

هو تدني القوة الشرائية للأوراق النقدية المختلفة واتجاه أسعار السلع باستمرار إلى ارتفاع فتصبح نسبة زيادة النفقات العامة عبارة عن زيادة ظاهرية وتصبح الدولة تدفع في السلع والخدمات ما يتجاوز بكثير ما كانت تدفعه في تلك السلع والخدمات في فترة ماضية ولهذا فإن من ضروري عند إجراء مقارنة بين أرقام النفقات العامة في السنوات المختلفة أن نأخذ في حسابنا مقدار انخفاض سعر النقود.

حتى نستطيع تحديد الزيادة الحقيقية في النفقات العامة بعد استثناء السنة التي تمثل الزيادة الظاهرية نتيجة انخفاض القوة الشرائية لوحدات سعر النقد.[2]

2.اختلاف الطرق المحاسبية العامة المستخدمة:

يؤدي تغير القواعد الفنية المتبعة في إعداد الحسابات العامة للدولة إلى إحداث زيادة في حجم النفقات العامة، هذه الزيادة هي زيادة ظاهرية وليست حقيقية مثل التغير في أسلوب إعداد الموازنة العامة للدولة أو إدخال بعض المؤسسات والهيئات الحكومية المستقلة ضمن بنود الموازنة العامة أو بعض الأساليب والتي اتجهت معظم الدول حاليا إلى إلغاءها وذلك بسبب العديد من الانتقادات الموجهة إليها وصعوبة الرقابة المالية وهي طريقة صافي الموازنة بدلا من الموازنة الإجمالية بحيث يتم في الطريقة الأولى السماح للهيئة أو الدائرة بخصم نفقاتها من إيراداتها وتوريد صافي الإيرادات[3].

---

[1] العلي عادل فليح، "**المالية العامة و القانون المالي والضريبي**"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية 2011، ص 58

[2] علي زغدود،"**المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ص41

[3] محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص68

3.اتساع إقليم الدولة:

تعود الزيادة الظاهرية في النفقات العامة إلى اتساع إقليم الدولة نتيجة ضم مساحات أخرى إليها حيث يضاف نصيب إقليم الجديد من النفقات إلى نفقات إقليم الدولة السابق الأمر الذي تبدو فيه أرقام النفقات العامة قد زادت عما كانت عليه من قبل، وتعد هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية فقط، لأنها لم تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد.[1]

ثانيا: الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة:

المقصود بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة هي زيادة المنفعة المترتبة عن النفقات وزيادة عبء التكاليف العامة، فالزيادة الحقيقية هي تلك الزيادة في النفقات العامة التي يصاحبها زيادة حجم وكمية الخدمات المقدمة ونوعيتها وزيادة في مقدار العبء الضريبي أو الأعباء الأخرى[2].

وترجع زيادة الحقيقية إلى عدة أسباب منها:

1. الأسباب الإدارية:

أدى التوسع في وظائف الدولة ومهامها إلى اتساع جهازها الإداري ومن بين العوامل إدارية التي تساهم في زيادة النفقات العامة سوء التنظيم إداري وزيادة عدد العاملين إضافة إلى سوء انخفاض إنتاجية العمل وكفاءة العاملين في أجهزة الدولة [3]

2. الأسباب السياسية:

تتمثل الأسباب السياسية في انتشار المبادئ الديمقراطية والأفكار الاشتراكية وتعمق مسؤولية الدولة تجاه أفرادها وخروج الدول والمجتمعات من حالة العزلة في العلاقات الخارجية إلى مجال انفتاح والتعاون والمصالح المشتركة ومن الأسباب السياسية ما يلي [4]:

- انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية
- تعدد انتشار القيم الأخلاقية بين رجال الحكم وموظفي الدولة القائمين على أمورها
- العلاقات الدولية حيث خرج المجتمع الدولي من حالة العزلة السياسية إلى الانفتاح السياسي ساعد في نمو العلاقات الدولية
- المنح والمساعدات والقروض

[1] علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص44

[2] العلي عادل فليح، مرجع سبق ذكره، ص 63

[3] خالد الخطيب وأحمد زهير شامية، "**أسس المالية العامة**"، دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن، عمان، شارع الجمعية الملكية الطبعة الثانية 2015، ص82

[4] خالد الخطيب وأحمد شامية، الرجع السابق، ص84

3. الأسباب الاقتصادية:

تتمثل بشكل عام في زيادة الدخل القومي وقيام الدولة ببناء المشروعات العامة ومواجهة تقلبات اقتصادية خاصة حالة انكماش الاقتصادي والمنافسة بين اقتصاد القومي وارتفاع تكاليف إنتاج في منشآت القطاع العام فزيادة الدخل القومي تؤدي إلى زيادة العوائد أو إيرادات التي تحصل عليها الدولة الأمر الذي يشجع الدولة على استقلالها في زيادة إنفاق على أوجه المختلفة، كذلك يؤدي التنويع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية إلى زيادة نفقات العامة ومن أسباب المؤدية إلى هذه الزيادة هو ما نتج عن التنافس الدولي اقتصادي.[1]

4. الأسباب الاجتماعية:

وتتمحور هذه الأسباب في تركز السكان في المدن وتنامي الوعي الاجتماعي فأدى ميل السكان إلى التمركز في المدن والمراكز الصناعية نتيجة للهجرة من الريف إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات المختلفة ويرجع هذا إلى أن حاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف، كذلك أدى زيادة التعليم كما ونوعا إلى تنامي الوعي اجتماعي، فأصبح الأفراد يطالبون الدولة بوظائف لم تعرفها سابقا ونتيجة لقيام الدولة بهذه الإعانات والخدمات الاجتماعية ازدادت النفقات العامة وخاصة النفقات التحويلية .[2]

5. الأسباب المالية:

تعددت مصادر التمويل المالي الدولية وإقليمية وحتى الداخلية إلى تسهيل عمليات الاقتراض وهذا ما شجع الدول وسهل لها عمليات تمويل خزائنها العامة ليتسنى لها الزيادة في معدات الإنفاق العام استجابة المطالب الاقتصادية والاجتماعية.[3]

---

[1] خالد الخطيب و أحمد زهير شامية مرجع سبق ذكره ص

[2] كمال عبد الحامد محمد آل زيادة، "**تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق**"، جامعة أهل البيت عليهم السلام، 2022 ،العدد15

[3] بن داود إبراهيم ، "**الرقابة المالية علي النفقات العامةً**"، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2010 ، ص65

المبحث الثاني: آليات ترشيد الإنفاق العام

يعتبر ترشيد الإنفاق العام المبدأ أساسي في تسير النفقة العامة، تتولى مسؤوليته الجهات الحكومية المسؤولة عن وضع الميزانية العمومية وتسيرها وكذا المنظمات المجتمع المدني والأفراد وتتضافر هذه الجهود كافة حتى يظهر الأثر الإيجابي المطلوب تحقيقه .

المطلب الأول: مفهوم ترشيد النفقات العمومية

تعددت المفاهيم المفسرة لترشيد الانفاق العام وفي ما يلي سنتطرق إلى أهم التعاريف ترشيد الانفاق العام

- **مفهوم الترشيد:**

يقصد به الاقتصاد في الاستخدام الأمثل وتوجيه الطاقات نحو التحديث والترشيد عملية اقتصادية وسياسية لحفز الطاقات على المشاركة والعمل على توجيه الطاقات السلبية لتكوين اتجاهات ايجابية منتجة لصالح الفرد والمجتمع .[1]

- **مفهوم ترشيد النفقات العمومية:**

يقصد بترشيد النفقات العمومية الحصول على إنتاجية العامة ممكنة بأقل قدر ممكن من إنفاق ويتفادى إسراف وتبذير، فترشيد النفقات العمومية يتضمن ضبط النفقات وأحكام الرقابة عليها مع تحقيق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق أكبر ما يمكن[2].

ومنه نستنتج أن ترشيد الإنفاق العام هو تحقيق أكبر منفعة للأفراد عن طريق رفع الكفاءة والفعالية في استخدام العقلاني للموارد وحسن التصرف في الأموال ومحاربة الإسراف والتبذير

ثانيا: وسائل ترشيد الإنفاق العام

يمكن تقسيم الإجراءات والوسائل التي تتخذها الدول لترشيد الإنفاق العام ولمواجهة حالة انخفاض الإيرادات إلى ما يلي:

1. الإجراءات ووسائل قصيرة الأجل:

تعتمد هذه الإجراءات وتنفذ بشكل فوري عند حصول انخفاض طارئ في الإيرادات العامة خلال السنة المالية وعند توقع حدوث عجز كبير في الموازنة العامة وتأخذ هذه الإجراءات الأشكال التالية :[3]

- إيقاف تعبئة الوظائف الشاغرة
- تخفيض بنود المكافآت والمصاريف السفرية والمزايا المالية الأخرى للمواطنين

---

[1] **آليات مقترحة لترشيد الإنفاق على التعليم الأساسي بسلطنة عمان في ضوء بعض المتغيرات الاقتصادية**"، مجلة كلية التربية جامعة الأزهر العدد 198، الجزء الأول، أفريل لسنة 2019، ص685

[2] صادق جميلة، دريال عبد القادر، "**إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط من سنة 2014**"، مجلة تكامل اقتصادي المجلد 07،العدد 02جوان 2019

[3] محمد شاكر عصفور، "**أصول الموازنة العامة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2008، ص400

- إيقاف شراء السيارات والأجهزة والمعدات والأثاث
- تخفيض بنود النفقات التشغيلية التي تحتمل التخفيض
- تخفيض نفقات العقود التشغيل والصيانة للأجهزة الحكومية
- إيقاف المشاريع الجديدة
- تأجيل صرف مستحقات المقاولين للمشاريع تحت التنفيذ

2. الإجراءات ووسائل طويلة الأجل

يتم تنفيذ هذه الإجراءات خلال عدة سنوات وتأخذ الإجراءات والوسائل أشكال متنوعة وتشمل عدة جوانب هي [1]:

1.2.الجانب المالي:

يتضمن المالية التي تعتمدها الحكومة لأحكام الرقابة على النفقات وتشمل جميع وجوه الإنفاق في الموازنة العامة .

2.2.الجانب الإداري:

ويتضمن الإصلاحات الإدارية اللازمة لتحديث الجهاز الإداري ورفع مستوى كفاءته، إذ أن الجهاز الإداري كفؤ يساعد في ترشيد الإنفاق ويشمل الجانب الإداري ما يلي :

- تطوير الهياكل التنظيمية للأجهزة الحكومية
- تطوير وتنمية العاملين في الأجهزة الحكومية
- تطوير إجراءات ونماذج وأجهزة العمل
- وضع أدلة إدارية للأجهزة الحكومية

3.2.الجانب القانوني:

ويشمل إدخال تعديلات على القوانين والأنظمة والتعليمات ويتضمن الجانب القانوني ما يلي :

- تطور أنظمة وتعليمات الرقابة المالية وأساليبها
- تطور أنظمة شؤون المواطنين بشكل خاص وشؤون الإدارية بوجه عام

4.2.الجانب الإعلامي:

يتضمن استخدام وسائل الإعلام المختلفة للتنبيه إلى مواطن التبذير والإسراف في النفقات وما ينطوي عليه التبذير من خسائر وأضرار بالاقتصاد الوطني.

[1] محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص404

المطلب الثاني: ضوابط وأهداف ترشيد الإنفاق العام

أولا: ضوابط ترشيد الإنفاق العام

حتى تستطيع النفقات العامة تحقيق النتائج المنتظرة منها وتلبية الحاجات الأساسية وبأقل تكلفة في ظل وجود آليات مراقبة وتقييم احترام مجموعة من قواعد وهي[1] :

1.تحقيق المنفعة العامة:

وهو أن تقوم النفقة على تحقيق أكبر قدر من المنفعة، حيث أن قيام الدولة بالإنفاق في مجال ما دون أن يترتب على ذلك منفعة عامة تعود على المجتمع أو الأفراد يعني أنه لا مبرر لها، حيث أن النفقة لا تبرر إلا بمقدار ما تحققه من نفع للمجتمع، وهذا ما يقتضي عدم صرفها لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد والمجموعات دون البعض الأخر .

2.الاقتصاد في التكلفة:

إن الاقتصاد في النفقة يرتبط ارتباطا وثيقا بالمنفعة، بحيث كلما انخفضت تكلفة النفقة العامة إلا وتحقق النفع العام بكيفية أكثر، غير أن ذلك لا يعني الاقتصاد إلى حد التقشف، بل يعني حسن التدبير والابتعاد عن إسراف أو تبذير الأموال العامة في مجال غير مفيد.

3.الحرص على رفع الجودة والرفع من المردودية:

يجب أن تعكس النتائج المترتبة عن النفقة المردودية الاقتصادية والاجتماعية لها، وأن تكون ذات جودة عالية تعكس كذلك قيمة الأموال التي صرفتها الدولة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، حتى تتجنب الحكومية المصاريف الإضافية التي قد تكون عبئا إضافيا على الخزينة العمومية إذا ما انجزت الخدمة بأقل جودة

[1] قومي سلامي، "**مشروع عصرنة أنظمة الميزانية نحو الترشيد الإنفاق العمومي**"، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط جوان2012، ص152

ثانيا: أهداف ترشيد الإنفاق العام

يهدف ترشيد الإنفاق العام إلى ما يلي[1]:

- رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانيات المتاحة على نحو من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات أو على نحو يقلل المدخلات بنفس مستوي المخرجات
- خفض عجز الميزانية وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب والمساعدة في السيطرة على التضخم و المديونية والمساهمة في تدعيم وإحلال وتحديد مشروعات البنية الأساسية
- مراجعة هيكلة المصاريف، عن طريق تقليص نوعية وحجم المصاريف التي تحقق مردودية كبيرة
- محاربة الإسراف وتبذير وكافة المظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام
- المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والمتوسطة
- تجنب مخاطر المديونية وأثرها خصوصا أن الكثير من الدول النامية تعاني من مشكلة تسديد ديونها التي من المحتمل أنها أسرفت فيها في الماضي
- المساعدة على تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل وبالتالي تجنيب المجتمع مخاطرة الشعبية اقتصادية والسياسية وغيرها
- الاحتياط من كافة الأوضاع المالية الصعبة والمتغيرة محليا ودوليا.

[1] مداحي عثمان، "**دور الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العام**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 16، العدد24، السنة 2020، ص111

المطلب الثالث: عوامل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام

هناك عوامل موضوعية من شأنها مساعدة على نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام مما يستدعي تضافر الجهود من كل الجهات ونواحي لتجسيدها على الواقع ويمكن إنجازها في ما يلي:

1. تحديد الأهداف بدقة:

حيث يتم تقرير وتحديد الأهداف طويلة ومتوسطة الأجل من خلال حصر اختصاصات الرئيسية التي من أجلها تطلب الأموال كما أن طبيعة الأهداف تحدد طبيعة وحجم الوظيفة أو الوظائف المتعددة التي يتم تنفيذها من أجل تحقيق الأهداف سواء متعلقة بالمجتمع ككل أو بالوحدات التنظيمية، ومن ضروري عدم تعارض أهداف الوحدات التنظيمية مع أهداف المجتمع المحددة سلفا في خطط تنمية طويلة ومتوسطة الأجل[1].

2. تحديد الأولويات:

تعتبر عملية تحديد الأولويات من أهم العمليات الفرعية في المنظومة التخطيط، وإن احترام هذا المبدأ ضروري لحفظ المال العام من الضياع وتعظيم منفعة استخدامه وتقوم عملية تحديد الأولويات على مجموعة من مبادئ الأساسية وهي[2]:

- مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة وانعكاساتها السلبية على أفراد المجتمع.
- عامل الزمن يلعب دور كبير في تحديد الأولويات بين البرامج والمشاريع لحل مشكلة معينة.
- درجة اهتمام المواطنين بالمشكلة القائمة فكلما زاد التفضيل لها وضحت الأولوية لحلها قبل غيرها من المشاكل.
- عامل الخبرة فكلما كانت الحلول مطروحة لحل مشكلة معينة مجربة ومضمونة النجاح كلما كان ذلك دافعا لمنحها لاختيار هذا البرنامج.

3. القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العام:

بتقييم كفاءة وفاعلية أداء الوحدات الحكومية في قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة الموكلة إليها، حيث أن الحكم على كفاءة وفعالية أي برنامج أو سياسة يأتي بعد دراسة أثاره الواقعية والحقيقية بالنظر إلى أهداف المحددة مسبقا.[3]

---

[1] فضيلة بوطورة، مريم زغلامي، سلامي أحمد، " **ترشيد الإنفاق العام كمدخل للحد من الفساد في الجزائر**"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال العدد02، ديسمبر ،2018، ص138.

[2] فضيلة بوطورة، مريم زغلامي، سلامي أحمد المرجع السابق، ص138

[3] عبد المجيد قدي، "**الموازنة العامة للدولة والسياسات الاقتصادية مناهج التجديد واتجاهات المعاصرة**" ، النشر الجامعي الجديد محل رقم 2 عاونية الدواجن، حي الدالية الكيفان، تلمسان، الجزائر، 2022، ص 293.

4. عدالة الإنفاق العام:

يجب على الدولة أن تسعى لتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات العامة، وتبيان مدى ملاءتها لحاجات الفئات الأكثر فقرا في المجتمع ومراعاة حصة كل فئة من الإنفاق العام ومدى استفادتها من استخدامها للخدمة العمومية[1].

5.تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة:

من خلال توفير نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما تم التخطيط له، على أن تتضمن عملية الرقابة المرجعية مستمرة لطرق الإنجاز بالإضافة إلى أن تكون منطقتها ووسائلها منسجمة ومؤدية إلى تسهيل مهمة هذه البرامج في تحقيق الأهداف المطلوبة، مع ضمان حمايتها من انحراف.[2]

[1] عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص293

[2] عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص293

المبحث الثالث: التوازن المالي

يعد التوازن الاقتصادي واستقراره هدف كل دولة حيث تسعى كل مؤسسة لتحقيق التوازن المالي كهدف رئيسي يمكنها من مواجهة الصعوبات، فهو يهدف بصفة عامة إلى إجراء فحص السياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها.

المطلب الأول: مفهوم التوازن المالي

أولا: تعريف التوازن المالي

- يعتبر التوازن المالي أحد الأهداف المالية التي تسعى الإدارة المالية إلى تحقيق لارتباطه المباشر بالاستقرار المالي، ويمثل في لحظة معينة التوازن بين الأموال الدائنة ورأس المال العامل الثابت في الإيرادات والنفقات، ويتلخص مضمون التوازن المالي في تعادل العجز أو تحقيق الفائض قد يؤدي إلى الإسراف[1].
- يتمثل التوازن المالي في توفير الاحتياجات المالية بالأحجام المطلوبة بأحسن وبأدنى تكلفة واستخدام هذه الأموال ضمن هيكل مالي لتحقيق الدولة توازنا ماليا جيدا، أي يضمن لها إمكانية تسديد التزاماتها العامة، وديونها القصيرة الخاصة بتواريخ استحقاقها وتجنبا لوقوعها في عصر مالي[2].

ثانيا: أهمية التوازن المالي

تكمن أهمية التوازن المالي في ما يلي[3]:

- التنبؤ بالنتائج المستقبلية للخزينة العامة وتقييم المخاطر المرتبطة بها.
- تقدير العائدات من فرص الاستثمار المتاحة.
- فرض الرقابة الداخلية على تدفقات الأموال الداخلية والخارجية.
- تقييم الأداء المالي للمؤسسة والتعرف على مدى الاستخدام العقلاني للموارد.

---

[1] رافعة ابراهيم الحمداني، عبدالجليل عبد المحسن عمران، "**التوازن المالي**"، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثالث العدد02، 2021، ص45

[2] غالمي العالية، "**التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة التحليل المالي**"، مجلة مفاهيم لدراسات الفلسفية العدد الأول مارس 2018 جامعة زيان عاشور الجلفة، ص170

[3] مسعود بوبيان، "**تقييم التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نموذج دي بونت دراسة حالة مؤسسة SANAKعين الكبيرة سطيف**"، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية المجلد 02 العدد06 السنة 2021، ص 199_200

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي

تقوم مؤشرات التوازن المالي بتقييم ملاءة المؤسسة، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي تساعده في معرفة مدى التوازن المالي للمؤسسة من أهمها:

1. رأس المال العامل FR:

هو الفرق بين الموارد الدائنة وبين الأصول الثابتة الصافية، أي هو هامش للأمان يسمح للمؤسسة بمواجهة الاستحقاقات القصيرة المتمثلة في وصول أجال الدين قصيرة الأجل في حالة تأخر بيع المخزون أو تحصيل الحقوق، ولذلك يلعب رأس المال العامل الصافي دور صمام الأمان[1] .ويتم حسابه كالآتي[2] :

- من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الدائم = الموارد الدائنة – أصول الثابتة.....(1)

- من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الدائم = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل .....(2)

ويأخذ رأس المال العامل الدائم (الصافي) ثلاثة حالات[3]:

- **رأس المال العامل الصافي موجب FR>0:**

يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة غطت كل احتياجاتها الطويلة الأجل باستخدام مواردها طويلة الأجل وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

- **رأس المال العامل الصافي معدوم FR=0**

في هذه الحالة تغطي الأموال الدائنة الأموال الثابتة وفقط أي أن الأصول الثابتة تساوي إلى الموارد الدائنة وهو ما يسمى بالتوازن الأمثل.

- **رأس المال العامل الصافي سالب FR<0:**

ومعناه أن المؤسسة عجزت عن تمويل أو تغطية باقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائنة.

2. **احتياج رأس المال العامل BFR:**

هو إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي عبارة عن فرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى باستثناء السلفات المصرفية من جهة

---

[1] الطاهر لطرش، "**تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة السابعة، ص147

[2] شهبون أمينة، "**تقييم الأداء المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال لإجراء في ظل جائحة الكرونة 19الفترة 2016_2020** "، دفاتر البحوث العلمية المجلد 10العدد 02،2022، ص95

[3] شهبون أمينة، المرجع السابق، ص95_96

ثانية. و تيم حسابه بالعلاقة التالية[1]:

الاحتياجات في رأس المال العامل BFR=استخدامات استغلال- موارد الاستغلال.....(3)

ويأخذ احتياج رأس المال العامل ثلاثة حالات[2]:

- **احتياج رأس المال العامل موجب BFR>0**

يكون احتياج رأس المال العامل موجب عندما يكون مجموع الأصول الجارية ماعدا أصول الخزينة أكبر من مجموع الخصوم الجارية ما عدا خصوم الخزينة.

- **احتياج رأس المال العامل سالب BFR<0**

يكون احتياج رأس المال العامل سالب عندما يكون مجموع الأصول الجارية ما عدا أصول الخزينة يساوي مجموع الخصوم الجارية ما عدا خصوم الخزينة.

- **احتياج رأس المال العامل معدوم BFR=0**

يكون احتياج رأس المال العامل يساوي الصفر عندما يكون مجموع الأصول الجارية ما عدا أصول الخزينة يساوي مجموع الخصوم الجارية ما عدا خصوم الخزينة.

أي استخدامات الاستغلال تساوي مواردها، فهي لا تحتاج إليها لتمويل العملية، لأن الالتزامات الدورية كافية لتمويل الأصول المالية.[3]

3. **الخزينة:**

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة ووفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنيها وفي التحليل المالي كلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة واكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان أفضل، حيث توفق بين التوظيف السيولة الجاهزة في دورة استقلالية وتسديد المستحقات التي انقضى أجلها[4] .

وتحسب الخزينة من خلال طرقتين هما:

الخزينة=القيم الجاهزة – السلفات المصرفية.....(4)

الخزينة=رأس المال العام – احتياجات رأس المال العام .....(5)

---

[1] حطاب دلال، زعيبط نور الدين، "**تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية دراسة تطبيقية بمؤسسة أرسيلور ميتال عنابة (2013_ 2014)**"، مجلة الميلاف للبحوث والدراسات المجلد4العدد1جوان 2018، ص201

[2] عميروش بوبكر،"**أهمية تحقيق التوازن المالي في مؤسسة اقتصادية دراسة تحليلية لعينة من المجمعات البترولية لفترة (2019_2020)**"، مجلة البحوث في العلوم المالية ومحاسبية المجلد 07العدد01، 2022، ص167

[3] Dris Badis, Analyse financiére de l'entreprise concepts et méthodes, université Abderrahmane Mira de Bejaia, Alger, 2020, P 40

[4] مبارك لسلوس، "**التسيير المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2004، ص36

المطلب الثالث: ميزان المدفوعات

يجب على كل دولة أن تقوم بتسجيل التزاماتها وحقوقها مع الدول في سجل خاص وهو ميزان المدفوعات، وهو يعتبر حساب اقتصادي يمثل مختلف الحسابات الخاصة بالتعاملات الدولية ومن خلاله يتم تحديد مكانة اقتصاد الوطني دوليا.

أولا: مفهوم ميزان المدفوعات و أقسامه

1.مفهوم ميزان المدفوعات:

هو سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة[1]، ويعرف أيضا على أنه بيان إحصائي يسجل جميع التدفقات الأصول الحقيقية والمالية والنقدية بين المقيمين في بلد ما وغير مقيمين[2].

2.أقسام ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من خمسة عناصر هي[3] :

1.2.الحساب الجاري

يشمل هذا الحساب جميع المبادلات من السلع والخدمات والذي يحتوي على عنصرين هما:

- **الميزان التجاري:**

يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع و وارداتها خلال فترة محل الحساب، وهو الفرق بين قيمة الصادرات والواردات ويسمى أيضا ميزان التجارة المنظومة

- **ميزان الخدمات:**

تسجل فيه المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل والتأمين ....الخ ويسمى ميزان التجارة غير منظومة

2.2. حساب التحويلات من طرف واحد :

يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية أي من جانب واحد وتشمل الهبات والمنح والهدايا المساعدات وأية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة[4].

---

[1] هزاع مفلح، "**التمويل الدولي**"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية 2008_2009، ص223

[2] خيرة بن قطيب، حكيم شبوطي، "**دراسة تحليلية لظاهرة عجز ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990_2017)**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 17العدد 25السنة 2021، ص338

[3] محمد ابراهيم عبد الرحيم، "**اقتصاديات النقود والبنوك**"، دار التعليم الجامعي شادي عبد السلام زهرة الأنوار ميامي اسكندرية 2015، ص178

[4] محمد ابراهيم عبد الرحيم، المرجع السابق، ص178

3.2..حساب رأس المال:

هو الحساب الذي تهتم بتسجيل الحركات التي تتم على راس المال بين الدولة ما والدول الأخرى التي تتعامل معها، مما يؤدي إلى ظهور المراكز المدنية الخاصة بالتعاملات المالية، ويتكون من:[1]

- **رأس المال قصير الأجل:**

هو الحساب المالي الذي يجمع كافة الحركات المالية حول الأصول، والالتزامات الخاصة بالموطنين، وغير مواطنين وتقيد فيه الحسابات التي لا تزيد مدتها الزمنية من سنة مالية

- **رأس المال طويل الأجل:**

هو حساب المالي الذي يجمع كافة الحركات المالية حول الأصول، والالتزامات الخاصة بالمواطنين، وغير مواطنين وتقيد فيه الحسابات التي تزيد مدتها عن سنة مالية مثل الاستثمارات في المحافظ المالية.

4.2.حساب انتقال الذهب النقدي:

يمكن انتقال الذهب من وإلى البلاد كسلعة فيتم التعامل معه محاسبيا على أساس صادرات وواردات كما يمكن انتقاله كأداة لتسوية الديون الدولية فيقيد في بند خاص في ميزان المدفوعات[2].

5.2.حساب السهو و الخطأ:

يستعمل هذا الحساب من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لأن تسجيل العمليات يتبع طريقة القيد المزدوج ويستخدم هذا الحساب في حالات منها، الخطأ في تقييم السلع والخدمات محل التبادلات نتيجة اختلال وتغيير أسعار صرف العملات ، ويتم من خلال هذا الحساب تمويل المشتريات السرية العسكرية والتي لا ترغب الدول الإفصاح عنها[3].

---

[1] عسول محمد أمين، زحاف حبيبة، "**أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين 2000إلى 2014**"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية المجلد06العدد01أفريل 2022، ص77

[2] ماحي زكرياء، ابنية صبرينة، "**أثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990_ 2020**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال المجلد 07 العدد02سبتمبر 2022جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، ص355

[3] ماحي زكرياء، ابنية صبرينة، المرجع السابق، ص355

الشكل رقم (01_02):أقسام ميزان المدفوعات

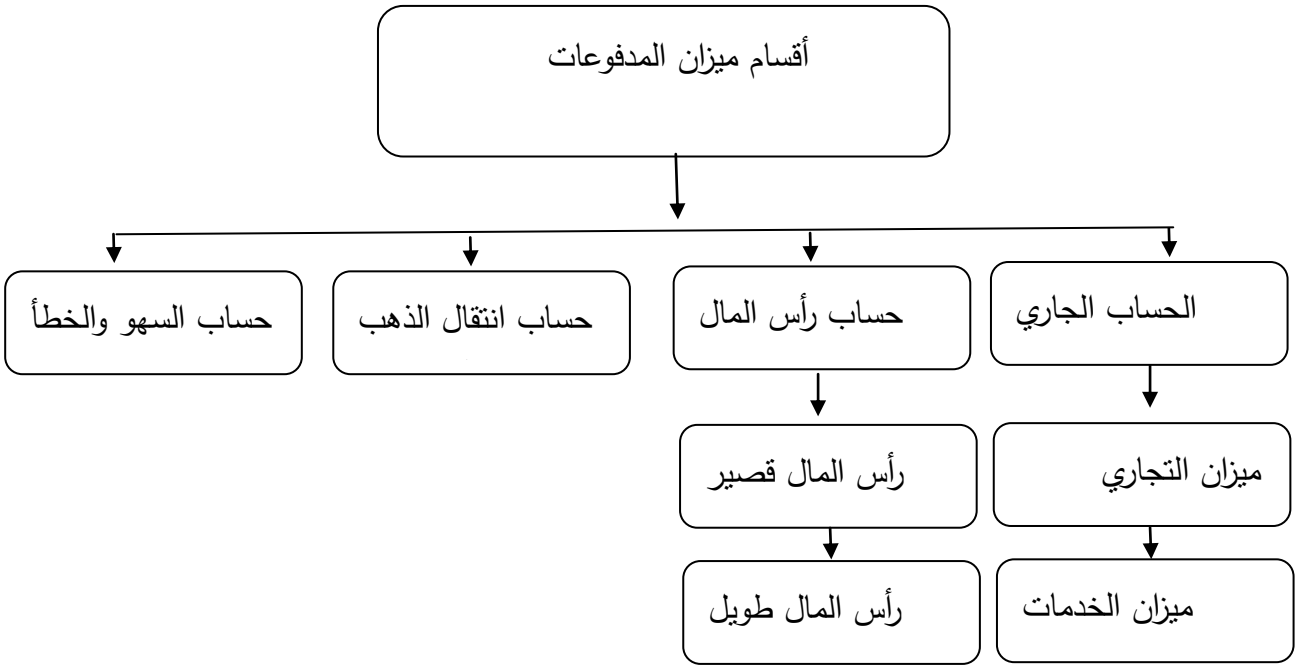

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على ما سبق

ثانيا: اختلال ميزان المدفوعات

يقصد بالاختلال التوازن في ميزان المدفوعات حالتي الفائض والعجز ويعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان، أي زيادة حقوق الدولة التي تكون على الدول الأخرى ويحصل هذا في حالة الفائض في ميزان المدفوعات، أما في حالة العجز لما يكون الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن فيه[1].

واختلال ميزان المدفوعات عدة انواع منها :

1.الاختلال الدوري:

وهو اختلال الذي يتحقق في الدول الرأسمالية المتقدمة أساسا والذي يرتبط بالتقلبات في نشاطات اقتصادية، والتي تتعرض لها هذه الدولة دوريا وبشكل مستمر، ولاشك أن النشاط وازدهار التي تضمنها الدورات اقتصادية يحصل فيها توسع اقتصادي وزيادة انتاج الدولة، وبالتالي زيادة قدرتها عل التصدير ثم حصولها على ميزان ملائم فيه تحقق فيه الصادرات على الواردات [2].

2.الاختلال الهيكلي (الدائم):

يعود هذا النوع من الاختلال أساسا إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وإلى التغير في ظروف العرض والطلب مما يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة وتوزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة وعادة ما نجد هذا النوع من الاختلالات في الدول النامية [3].

3.الاختلال المستمر:

يظهر في الدول المتقدمة بسبب بعض الأزمات الاقتصادية الداخلية التي تستمر لعدد من السنوات، أو بسبب بعض التغيرات الجذرية التي تصيب جانبا من جوانب النشاط الاقتصادي القومي داخليا أو خارجيا فتطلب حلولا أساسية تستغرق سنوات لإتمامها، أو ربما بسبب لأزمات الاقتصادية الدورية التي تطول فترتها.[4]

---

[1] عسول محمد أمين، زحاف حبيبة مرجع سبق ذكره، ص 79

[2] فليح حسن خلف، "**التمويل الدولي**"، الوراق لنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2004، ص 129

[3] غريب بولرباح، خضير سفيان، "**تغيرات أسعار الصرف الدولية و أثرها على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2004_2014**"، معارف(مجلة دولية محكمة) قسم: العلوم الاقتصادية السنة الثانية عشرة _ العدد23(ديسمبر 2017)، ص15

[4] غريب بولرباح، خضير سفيان، المرجع السابق، ص15

خلاصة :

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا أن النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية التي تتبعها الدولة لتسير مصالحها، من خلال تحقيق هدفها الرئيسي وهو إشباع حاجات المواطنين كما أنها استطاعت تسير نفقاتها على رغم من اختلاف وتنوع تقسيماتها، أما في ما يخص ترشيد إنفاق العام فهو لا يقل أهمية بالنسبة للمجتمع لأنه أصبح مطلبا مهما لأجل ضمان فعالية أكبر للأداء الاقتصادي، حيث تمكن من تفادي الإسراف والتبذير ورفع كفاءة الإنفاق إلى أكبر ما يمكن.

ولتحقيق التوازن المالي في مؤسسات اقتصادية يجب استخدام مؤشرات التوازن المالي التي تقوم بتقييم ملاءة المؤسسة ومعرفة مدى توازنها المالي، حيث تتمكن الدولة من مراجعة ميزان مدفعاتها بعد التسجيل في سجل خاص كافة التدفقات من أصول الحقيقية وأصول المالية بين المقيمين في بلد ما وغير مقيمين فيه.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة 2000_2022

تمهيد:

تحدثنا في الفصل النظري السابق عن ظاهرة تزايد النفقات وآليات ترشيد الإنفاق العام ومؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في ميزان المدفوعات، لذا سنتناول في هذا الفصل الربط بين المتغيرات من خلال معرفة تأثير ترشيد الانفاق العام على التوازن المالي مستخدمين في ذلك الطرق القياسية والاحصائية وبالاعتماد على منهجية الحديثة في القياس الاقتصادي والتي تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، ولهذا الغرض تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة
- **المبحث الثاني:** مفاهيم أساسية حول منهجية ARDL
- **المبحث الثالث:** الإطار التطبيقي القياسي لدراسة

المبحث الأول: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

في هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى مجموعة من التحاليل الاقتصادية والتي يتم فيها تحليل تطور متغيرات الدراسة في الفترة الممتدة من 2000_2022، لمعرفة تأثيرها على التوازن المالي في الجزائر.

الشكل رقم (02_01): تطور الجباية البترولية في الجزائر لفترة 2000_2022(مليار دينار جزائري)

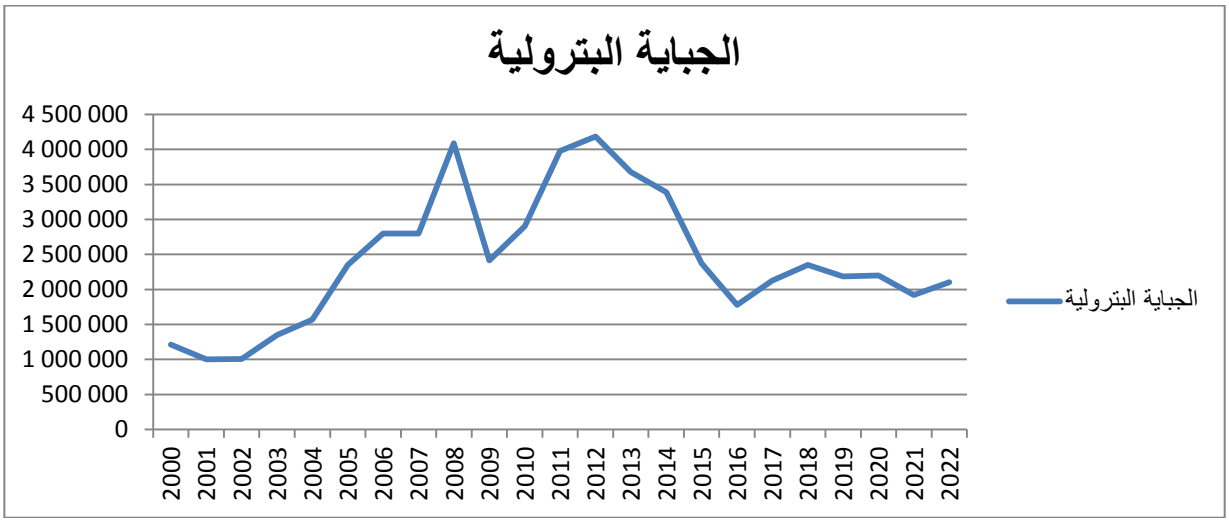

المصدر: بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات

1. تحليل الجباية البترولية:

استنادا على الشكل رقم(02_01) نلاحظ تراجع طفيف في الجباية البترولية في الفترة الممتدة ما بين2000 إلى غاية2002، فبلغت 1007900 مليار دج سنة 2002 وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول نتيجة الأزمات المالية واقتصادية العالمية التي كان لها دور فعال في ركود اقتصاد العالمي، بينما نلاحظ زيادة لهذه الأخيرة خلال الفترة الممتدة من2003 إلى غاية 2008 أي من حوالي 1350000 مليار دج إلى غاية 4088600 مليار دج وهذا ناتج عن النمو الاقتصادي والطلب العالمي على البترول .

وفي سنتي 2009 و2010 شهدت انخفاضا طفيفا، ومع سنة 2012 بلغت الجباية البترولية ذروتها لتصل إلى 4184300 مليار دج نتيجة تنامي نشاط المضاربات على أسعار البترول، في حين شهدت الفترة الممتدة من2017 إلى غاية2022 تذبذب وعدم التوازن بين ارتفاع وانخفاض حيث بلغت 2349700 مليار دج ثم تراجعت إلى حوالي 1919231 مليار دج ويعود سبب تراجع الجباية البترولية في السنوات الأخيرة إلى تراجع سعر البترول نتيجة نقص الطلب عليه بسبب تفشي فيروس كورونا(Covid19).

الجدول رقم(02_01) : تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر لفترة 2000_2022(مليار دينار جزائري)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الايرادات الجبائية	349 500	398 200	482 900	519 900	580 400	640 400	720 800	766 700
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الايرادات الجبائية	965 200	1 146 600	1 287 400	1 527 100	1 908 600	2 031 000	2 091 900	2 354 700
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
الايرادات الجبائية	2 422 900	2 630 000	22 648 500	2 328 900	3 046 865	2 651 704	2 857 861	

المصدر: بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات

تحليل الايرادات الجبائية:

يمثل الجدول السابق رقم (02_01) تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2000_2022، ومن خلال هذا الجدول نلاحظ تزايد مستمر في حجم الايرادات الجبائية، وهذا نتيجة التطورات التي طرأت في سياسات الضريبية لمواجهة ارتباط المالية العمومية للجزائر بالجباية البترولية.

وفي سنة 2018 شهدت هذه الأخيرة ارتفاعا كبيرا، حيث بلغت 22648500 مليار دج وذلك نتيجة الإصلاحات المتتالية التي طرأت على النظام الجبائي بهدف توسع الوعاء الضريبي.

أما سنة2019 شهدت الايرادات الجبائية تراجعا لتصل إلى 2318900 مليار دج نتيجة تراجع الجباية البترولية، وسرعان ما عادت الايرادات الجبائية إلى الارتفاع خلال الفترة الممتدة من 2020إلى غاية2022 وذلك بسبب ارتفاع الجباية البترولية وارتفاع حصيلة الضرائب على الاستثمارات.

الشكل رقم(02_02): تطور الايرادات العادية في الجزائر لفترة 2000_2022(مليار دينار جزائري)

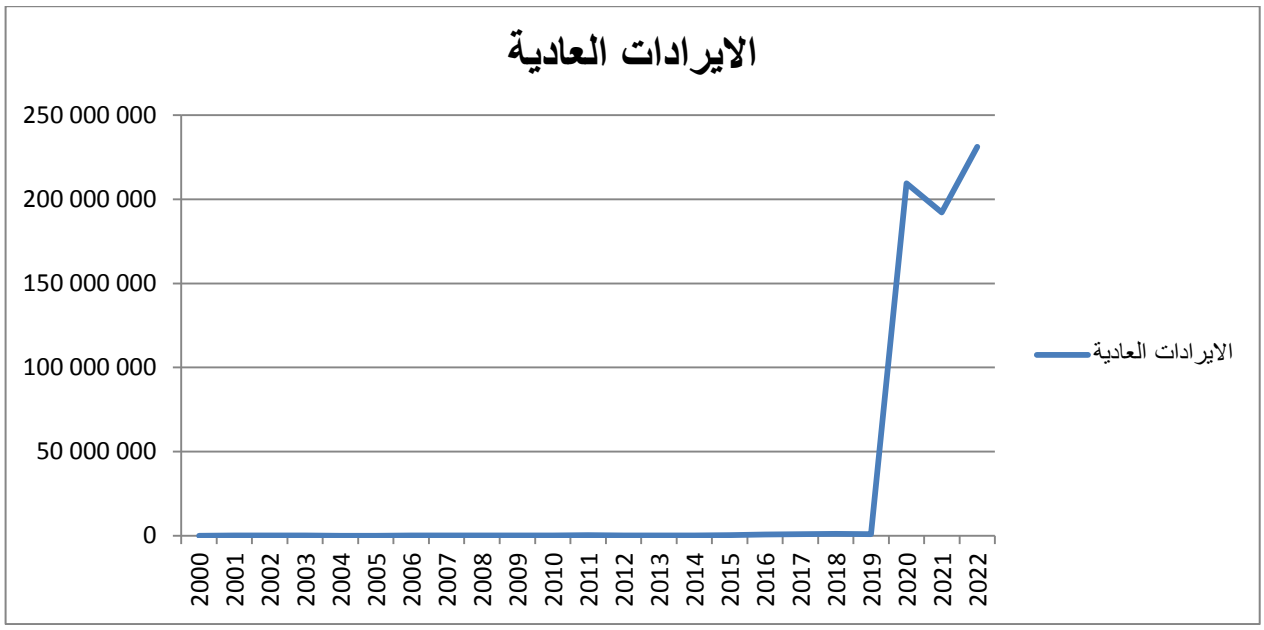

المصدر: بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات

تحليل الايرادات العادية:

من خلال شكل رقم(02_02) نلاحظ تزايد نسبي في الايرادات العادية خلال الفترة الممتدة من 2000إلى غاية 2002، حيث بلغت 112200مليار دج سنة 2002 ثم عرفت تراجع خلال الفترة الممتدة مابين2003إلى غاية2005 نتيجة انخفاض الرسوم الدولة، لتعود للارتفاع خلال فترة (2006_2018) لتصل إلى 1139500 مليار دج وهو أعلى ارتفاع حققته الدولة في الايرادات العادية خلال هذا التسلسل الزمني، نتيجة التطورات الحاصلة في سياسات الضريبية بالإضافة إلى محاولة الدولة في التنويع من إيراداتها بتعزيز الموارد العادية محل الجباية البترولية ورفع من المعدلات الضريبية .

أما في سنة 2019 فقد شهدت الايرادات العادية تراجعا لتصل إلى864000 مليار دج نتيجة تراجع مداخيل أملاك الدولة، وسرعان ما عادت إلى ارتفاع خلال الفترة (2020_2022) لتصل إلى 231151425 مليار دج سنة2022، ولكن على رغم من الارتفاع الذي شهدته الايرادات العادية بقيت مساهمتها ضعيفة في الايرادات العامة مقارنة مع جباية البترولية.

الجدول رقم (02_02): تطور الايرادات في الجزائر لفترة 2000_2022(مليار دينار جزائري)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الايرادات	1 124 924	1 389 737	1 576 684	1 525 551	1 606 397	1 713 992	1 841 925	1 949 050
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الايرادات	2 902 448	3 275 362	3 074 644	3 489 810	3 804 030	3 895 315	3 927 748	4 552 542
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
الايرادات	5 011 581	6 047 885	6 313 959	5 534 099	6 289 723	5 328 183	5 683 222	

المصدر: بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات

تحليل الايرادات :

يمثل الجدول السابق رقم (02_02) تطور الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000_2022)، ومن خلال هذا الجدول نلاحظ تزايدا ملحوظا في الإيرادات خلال الفترة الممتدة من 2000إلى غاية 2007 بسبب ارتفاع المستمر في الإيرادات العادية والإيرادات الجبائية حيث بلغت الايرادات العامة 1949050 مليار دج سنة 2007، واستمرت الإيرادات في ارتفاع بشكل كبير نتيجة لارتفاع حصيلة الضرائب على الدخل الإجمالي بسبب تحسين الأجور لتصل إلى 6313959مليار دج سنة 2018.

أما بالنسبة لسنة 2019 فقد شهدت إيرادات انخفاضا نتيجة انخفاض الإيرادات العادية والجبائية، حيث بلغت 5534099مليار دج، ثم ارتفعت مرة أخرى سنة 2020 لتصل إلى 6289723مليار دج نتيجة ارتفاع معدل الضريبة على أرباح الشركات بسبب زيادة حجم الاستثمار، أما بالنسبة لسنتي 2021_2022 عرفت الإيرادات ترجعا مقارنة مع سنة 2020 نتيجة تراجع أسعار النفط .

الشكل رقم(02_03): تطور النفقات في الجزائر لفترة 2000_2022(مليار دينار جزائري)

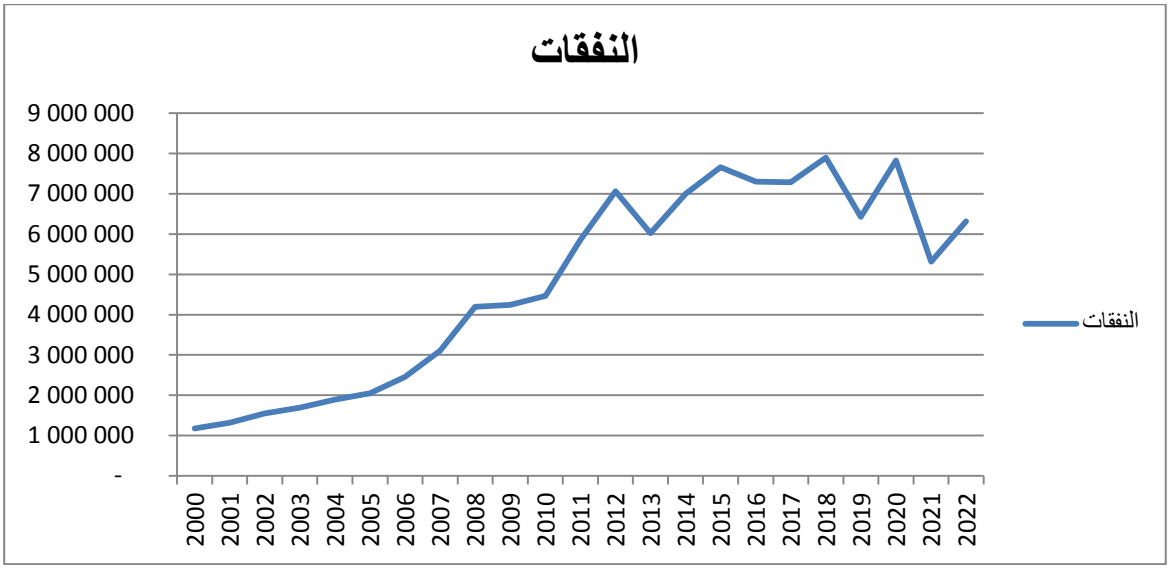

المصدر: بنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصائيات

تحليل النفقات:

من خلال الشكل(02_03) نلاحظ تزايد مستمر للنفقات خلال الفترة الممتدة2000إلى غاية2012، فبلغت 7058173 مليار دج سنة 2012 نتيجة مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي انتهجته الحكومة إضافة إلى ارتفاع معدل الناتج المحلي الخام الناتج عن ارتفاع أسعار النفط .

أما بالنسبة لسنة 2013 فقد كانت سنة مميزة حيث عرفت فيها النفقات العامة تراجع مقارنة مع سنة 2012 وقدرت النفقة في هذه السنة ب 6024131مليار دج، أما في الفترة الممتدة ما بين 2014إلى غاية2018 فقد شهدت ارتفاعا في النفقات بسبب رفع أجور الموظفين ومنح المخلفات المالية التي تضمنها القانون الرجعي لأجور، في حين شهدت الفترة الممتدة من 2019إلى غاية 2022 تذبذبا في النفقات ويعود هذا التذبذب إلى عدم استقرار أسعار النفط.

الجدول رقم(02_03): تطور رصيد الميزانية في الجزائر لفترة 2000_2022(مليار دينار جزائري)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد الميزانية	400 000	184 500	52 600	200 400	337 900	1 030 600	1 186 800	579 300
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رصيد الميزانية	999 500	- 570 300	-133 200	-63 500	-718 800	-66 600	-1 275 300	-2 553 200
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
رصيد الميزانية	-2 341 500	-1 284 800	-1 585 100	-895 421	-1 533 390	13 676	-628,311	

المصدر: بنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصائيات

تحليل رصيد الميزانية:

من خلال الجدول رقم (02_03) نلاحظ بداية ظهور الانتعاش على ميزانية الدولة خلال الفترة الممتدة من 2000إلى غاية2008 لكن بصفة غير منتظمة هناك مرة ارتفاع و مرة انخفاض في حجم الفائض، ففي سنة 2002 حققت الجزائر فائض قدر ب 52600مليار دج نتيجة لبرامج التنمية من طرف الدولة، في حين حققت الدولة أكبر فائض في سنة 2006 وقدر ب 1186800 مليار دج وهذا راجع لبرامج الهيكلة للحد من حجم النفقات العامة .

أما بالنسبة للفترة الممتدة من 2009إلى غاية2020 فقد سجل رصيد الميزانية عجزا كبيرا قدر ب 2553200 مليار دج سنة 2015 نتيجة الانفاق المتزايد بسبب الزيادة في الأجور الموظفين وضخ المخلفات المالية التي تضمنها القانون الرجعي للأجور، وفي سنة 2021 حققت الميزانية العامة للجزائر فائض قدر ب 13676 مليار دج نتيجة انخفاض النفقات العامة للدولة .

الشكل رقم(02_04): تطور نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر لفترة 2000_2022(نسبة مئوية)

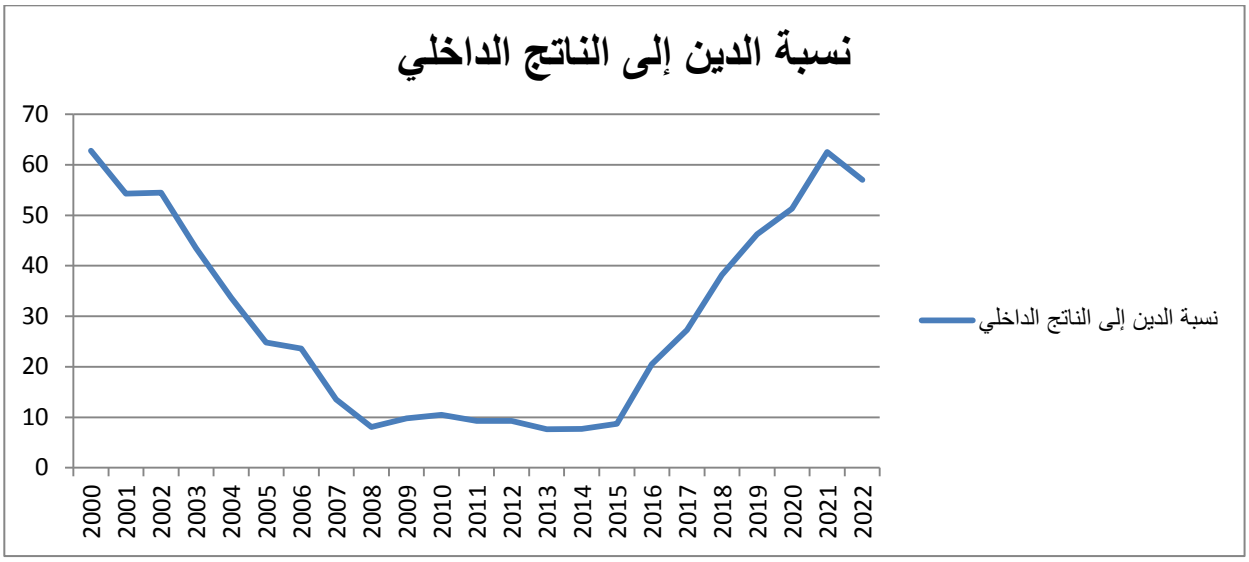

المصدر: بنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصائيات

تحليل نسبة الدين إلى الناتج الداخلي:

من خلال الشكل رقم (02_04) نلاحظ تراجع كبير في نسبة الدين إلى الناتج الداخلي خلال الفترة(2000_2013) بفعل سياسة التسديد المسبق للديون الخارجية، فبعدما كانت نسبة الدين إلى الناتج الداخلي سنة 2000 تقدر ب62,8 انخفضت إلى7,6سنة 2013 وهذا ما يعكس الراحة المالية للجزائر وقدرة مواردها الداخلية على تسديد ديونها، لتعود إلى ارتفاع في فترة الممتدة من 2014إلى غاية،2022 حيث قدرت ب 62,5 سنة 2021 بفعل زيادة الدين الداخلي الناتج عن تراجع أسعار النفط والايرادات العادية والجبائية.

الجدول رقم(02_04): تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر لفترة 2000_2022(مليار دينار جزائري)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج الداخلي الخام	4098,8	4235,6	4455,3	5264,2	6150,4	7563,6	8520,6	9408,3
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج الي الخام	11042,8	10034,3	12049,5	14588,5	16208,7	16650,2	17242,5	16702,1
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
الناتج الداخلي الخام	17406,8	18906,6	20259	20284,2	18383,8	22021,5	26956,8	

مصدر: بنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصائيات

تحليل الناتج الداخلي الخام:

من خلال الجدول رقم (02_04) نلاحظ تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة من 2000إلى غاية2008، حيث ارتفعت قيمته من 4098,8 مليار دج سنة 2000 إلى 11042,8 مليار دج سنة 2008 ويعود هذا ارتفاع إلى استثمارات ولاسيما العمومية التي أنجزت لدفع النمو الاقتصادي للجزائر.

أما بالنسبة لسنة 2009 فقد شهدت تراجعا طفيفا في الناتج الداخلي الخام ويعود هذا تراجع إلى انخفاض قيمة العوائد النفطية نتيجة انخفاض الصادرات النفطية الناجم عن تراجع أسعار النفط، حيث بلغت قيمة الناتج الداخلي الخام 10034,3 مليا دج، ثم عرف الناتج الداخلي الخام تزايدا مستمر خلال الفترة (2010_2019) حيث بلغ ما يقارب 20284,2 مليار دج سنة 2019 نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية للبلد.

ثم تراجع هذا الأخير في سنة 2020 ليصل إلى18383,8مليار دج، ليعود للارتفاع خلال سنتي 2021_2022 ليصل إلى26956,8 مليار دج، ويرجع ذلك إلى تطور المحيط الاقتصادي للجزائر وهذا ناتج أساسا عن ارتفاع مداخيل الجزائر من مداخيل المحروقات.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول المنهجية ARDL

تستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة في كثير من الدراسات القياسية التي تهدف إلى تحديد العلاقات ما بين المتغيرات، وفي هذا الإطار سيتم التطرق إلى استقرارية السلاسل الزمنية ومنهجية ARDL إضافة إلى اختبارات التكامل المشترك.

المطلب الأول: استقرار السلاسل الزمنية

تعتبر استقرارية السلاسل الزمنية من الخصائص الضرورية المطلوب توفيرها في السلاسل الزمنية عند استخدامها في التنبؤ والتقدير، ولدراسة هذه السلاسل تستعمل معظم الدراسات اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فليبس بيرون (PP).

أولا: مفهوم السلاسل الزمنية

هي سلسلة من المتغيرات العشوائية المعرفة ضمن الاحتمالية متعددة المتغيرات ومؤشرة بدليل t والذي يعود إلى مجموعة الدليلية T ويرمز لها عادة ب$\{t \in T, y(t)\}$ وتتكون من متغيرين الأول توضيحي وهو الزمن والثاني متغير الاستجابة وهو قيمة الظاهرة المدروسة ويمكن التعبير عنهما رياضيا كالتالي$Y= f(t)$ أما إذا كانت هناك عوامل أخرى إلى جانب متغير الزمن مؤشرة في الظاهرة قيد الدراسة y فنستخدم العلاقة الرياضية التالية: $Y= f(t, x_1, x_2 \ldots\ldots xk)$

وعند بناء السلسلة الزمنية قبل استخدامها لا بد من التأكد أن مستويات قابلة للمقارنة فيما بينها وهو شرط أساسي لصحة أي تقدير أو توقع، يشترط أن تكون جميع مستويات السلسلة الخاصة بمكان معين سواء كان إقليما أو ولاية أو مؤسسة وأن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة الموحدة.[1]

ثانيا: الاستقرارية في السلاسل الزمنية

تعتبر استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج ضرورية قبل بدء عملية النمذجة القياسية، وهذا لتجنب مشكل الارتباط الزائف بين المتغير التابع والمستقل ولدراسة استقرارية هذه السلاسل وتحديد درجة تكاملها فإننا نعتمد على إخضاع السلاسل محل الدراسة الاختباريين من أهم اختبارات جذر الوحدة وهما اختبار ديكي فولر المطور(ADF) واختبار فليبس بيرون (PP).[2]

---

[1] عادل زقرير، "**أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية الحالة الجزائر خلال الفترة 1998_ 2012**"، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014_2015، ص 244

[2] نعمي عبد الله، شيخاوي عبد العزيز، " **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر خلال الفترة 1990_ 2020 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لإبطاء الموزع ARDL**"، مجلة التنمية الاقتصادية جامعة الوادي، الجزائر المجلد07 العدد01 السنة 2022، ص 41

1. اختبار جذر الوحدة ديكي فولر الموسع Augmented Dickey_ Fuller (ADF)

يستخدم هذا الاختبار في حالة السلاسل الزمنية التي تعاني من وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم الأخطاء بها، ويشمل الاختبار على ثلاثة حالات يمكن توضيحها بالمعادلة التالية:

بدون ثابت وبدون اتجاه $\Delta y_t = Y y_{t-1} + \sum_{i+1}^{p} \beta i \, \Delta y_{t-1} + u_t$

ذات ثابت بدون اتجاه زمني $\Delta y_t = \alpha_0 + Y y_{t-1} + \sum_{i-1}^{p} \beta t \, \Delta y_{t-1} + u_t$

ذات ثابت وذات اتجاه $\Delta y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + Y y_{y-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta i \quad \Delta y_{t-1} + u_t$

ومنه يتم اختبار الفرض الصفري $H_0 : Y = 0$ ضد الفرض البديل $Y < 0$:H_0 فإذا تم القبول الفرض الصفري فهذا يعني أن$Y = 0$ ومن ثم فالسلسلة تعاني مشكلة جذر الوحدة، في حين أن قبول الفرض البديل H_0 :$Y<0$ يعني أن السلسلة لا تعاني مشكلة جذر الوحدة[1].

2. اختبار جذر الوحدة فليبس و بيرون (PP)

يعتبر الاختبار غير المعلمي فعالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية حيث اعتمد Philips and perron نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF و ADF ويجرى هذا اختبار في أربعة مراحل[2]:

1. تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Dickey_ Fuller، مع حساب الاحصائيات المرافقة.
2. تقدير التباين قصير المدى: $\sum_{t=1}^{T} \varepsilon\hat{}_t^2 \quad \sigma\hat{}^2 = \frac{1}{T}$ ، حيث $\varepsilon\hat{}^2$ تمثل البواقي.
3. تقدير المعامل المصحح S_1^2، المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$s^2{}_i = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^{T} \varepsilon\hat{}_t^2 \quad +2 \sum_{l=1}^{l} \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^{T} \varepsilon\hat{}_t \varepsilon\hat{}_{t-i}$$

من أجل تقدير هذا التباين يجب و من الضروري إيجاد عدد التباطؤات l_ West Newey ، المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية T، على النحو التالي: $l \approx 4 \left(\frac{T}{100}\right)^{2/9}$

---

[1] خالد صلاح الدين طه محمود، " **تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) لدراسة علاقة التكامل المشترك بين أسعار كتاكيت ودجاج اللحم في مصر خلال الفترة 2015/1/1إلى2018/06/20**"، المنوفية جامعة العلوم الاقتصادية والاجتماعية المجلد 03، ديسمبر 2018، ص 598

[2] شيخي محمد،" **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات**"، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، عمان الطبعة الأولى 2012م_1433هـ، ص 212

4. حساب احصائية فليبس و بيرون $t_{\emptyset}^{*}=\sqrt{k}\times\frac{(\emptyset\hat{}-1)}{\sigma\hat{}_{\emptyset\hat{}}}+\frac{T(k-1)\sigma\hat{}_{\emptyset\hat{}}}{\sqrt{k}}$ مع $k=\frac{\sigma\hat{}^{2}}{S^{2}_{1}}$

والذي يساوي -1 في حالة التقاربية عندما تكون $\varepsilon\hat{}_{t}$ تشويشا أبيض.

المطلب الثاني: منهجية ARDL

أولا: مفهوم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

تعتبر منهجية ARDL _ Autoregressive Distributed Lag منهجية حديثة إذ نستطيع من خلالها تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المدتين القصيرة والطويلة في نفس النموذج، الإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع فعلى سبيل المثال إذا كان لدينا متغيرات xوy، فأردنا أن نقيس المتغير x على المتغير y فإن المعادلة ستأخذ الشكل التالي: [1]

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 Y_{t-1} + \sum_{j=0}^{k_1} \beta_1 \Delta X_{t-j} + \sum_{j=1}^{k_2} \beta_2 \Delta Y_{t-j} + e_t$$

ثانيا: مميزات منهجيةARDL

تمتاز منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة بالعديد من مزايا ونذكر منها ما يلي[2]:

1. يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية (درجة تكامل المتغيرات فيها) فيما إذا كانت مستقرة عن المستوى ارتب $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو فيما كانت خليط من الاثنين، أي بغض النظر عن الإستقرارية (Stationarity)، ولكن يجب ألا تكون إحدى السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية$I(2)$ أو أعلى.
2. يأخذ عدد كافي من فترات التخلف (التباطؤ) الزمني (Lags) للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام.
3. يعطي نتائج أفضل للمعلمات في الأجل الطويل واختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.
4. يتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة (إذا كان حجم العينة صغيرا) مقارنة بالطرق المعتادة الأخرى التقليدية في اختبار التكامل المشترك التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا لكي تكون النتائج أكثر كفاءة.
5. يتم الحصول على نموذج تصحيح الخطأ بطريقة التحويل الخطي البسيط، فإن نموذج تصحيح الخطأ يساعدنا في قياس العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات النموذج،

---

[1] طهري فريد، " **دراسة قياسية لأثر النشاط النقدي على التضخم في الجزائر باستخدام ARDL**"، معارف (مجلة علمية محكمة) قسم العلوم الاقتصادية السنة العاشرة العدد19 (ديسمبر2015)، ص 373

[2] امتثال ميرغني محمد أحمد طه، "**دراسة مقارنة لتحليل العوامل المؤثرة على معدل النمو الاقتصادي باستخدام أسلوب التكامل المشترك (1990_2020م)**"، أطروحة دكتوراه في الاحصاء، جامعة السودان ديسمبر2022م، ص 30

6. يعطي نتيجة تصحيح الخطأ Error correction mode (ECM) والتي تقيس قدرة النموذج في العودة إلى التوازن بحد حدوث خلل أو اضطراب نتيجة لأمر طارئ.
7. تعد معلماته المقدرة في الأجل الطويل والقصير أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى كطرق جوهانسون وجرانجر.
8. يساعد بالتخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي، وبالتالي فإن المعلمات الناتجة تكون متحيزة وذات كفاءة.

المطلب الثالث: التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

أولا: تعريف التكامل المشترك

التكامل المشترك هو تصاحب بين سلسلتين زمنتين (y_t, x_t) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن، ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت على حدى، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة. ويتطلب حدوث التكامل المشترك أن تكون السلسلتان $(y_t . x_t)$، متكاملتان من الرتبة الأولى كل على حده، وأن تكون البواقي الناتجة من عملية تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر (0) أي أنه حتي يكون تكامل مشترك يتعين الشروط الأساسية التالية:[1]

$$y_{t\sim I(1)}$$
$$x_{t\sim I(1)}$$
$$y_t = a + bx_t + u_t$$
$$u_{t\sim I(0)}$$

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " **الحديث في اقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2005، ص 670

ثانيا: اختبارات التكامل المشترك

من ضروري توفير متغيرات مستقرة حتى يتم نمذجتها ومن ثم التعامل معها في شكلها الأصلي، وذلك باعتبار أن السلاسل الزمنية غير مستقرة تكون مصدر لظاهرة التقدير المزيف التي أشار إليها كل من Grager و Nwbold سنة 1974، أي الحصول على انحدارا زائف لا معنى له، غير أن ذلك قد لا يتحقق إذ كانت هذه السلاسل (غير مستقرة) محل الدراسة تتمتع بخاصية التكامل المشترك، ويستخدم التكامل المشترك في السلاسل الزمنية المستقرة ودرجة تكاملها واحدة لاختبار وجود توازن طويل الأجل بين بيانات السلاسل غير مستقرة في مستوياتها[1].

وهناك عدة اختبارات للتكامل المشترك ومن بينها:

1. **اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهج الحدود (ARDL BOUNDS TEST)**

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج الحدود التكامل المشترك المستندة على نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة ARDL، الذي وضعه وطوره كل من Pesaran & Shin (1995) تم Pesaran (1997)، بهدف تحديد اتجاهات العلاقات السببية بين المتغيرات قيد الدراسة، حيث أن هذا النموذج لا يشترط درجة تكامل نفسها للمتغيرات، أي أنه يمكن إجراء الاختبارات بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى I(0) أو مستقرة عند الفرق الأول I(1) أو مزيج من الاثنين معا.

قبل تقدير النموذج ينبغي اختبار فترة التباطؤ (Lag Length) لضمان خلو الحد العشوائي من الارتباط الذاتي بالاعتماد على أهم معياريين هما: معيار AIC: Criterion Information Akaike ومعيار SC: Criterion Information Schwarz لفترة الابطاء المثلى حيث أن نموذج ARDL شديد الحساسية بالنسبة لفترات الابطاء وفي هذه الحالة نستعين ببرنامج Eviews10 التي يقوم تلقائيا بتحديد فترات الابطاء الزمني على فترة زمنية واحدة على كل متغيرات .[2]

2. **اختبار إنجل_ جرانجر (Engle _ Granger(EG) test , 1987)** : يصلح هذا الاختبار عندما يكون النموذج متكون من متغيرين فقط، ويجري على مرحلتين:

المرحلة الأولى: يتم تقدير إحدى الصيغ الأصلية التالية للتكامل المشترك:

النموذج الأول يحتوي على حد ثابت ودون اتجاه $Y_t = \alpha + bX_t + u_t$

النموذج الثاني يحتوي على حد ثابت واتجاه $Y_t = \alpha + b_1 X_t + b_2 X_t + u_t$

---

[1] بن عمرة عبد الرزاق،" **خطوات تطبيق VECM باستخدام برنامج Eviews10**"، جامعة فرحات عباس سطيف1، 08 جانفي 2019، ص9

[2] جهرة شنافة، " **أثر التطور المالي في النمو الاقتصادي دراسة قياسية للمملكة العربية السعودية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1990_2020)**"، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، الجلد09 العدد01_ جوان 2022، ص 399

المرحلة الثانية: يتم الحصول على البواقي وفق للصيغة المستخدمة:

$$u_t = Y_t - \alpha - bX_t$$

$$u_t = Y_t - \alpha - bX_t - b_2X_t$$

ويتم اختبار مدى استقرارية سلسلة u_t بتقدير إحدى الصيغ التالي:

$$\Delta u_t = \lambda u_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta u_t = \lambda u_{t-1} + \sum p_{(t-j)} \Delta u_{t-j} + \varepsilon_t$$

يتم تحديد τ^* المحسوبة و مقارنتها بالقيمة الحرجة من الجداول أعدها لذلك خصيصا من إنجل و جرانجر، فإن كانت τ المحسوبة أكبر من قيمة الحرجة نرفض فرضية العدم، و بالتالي تكون سلسلة (u_t) ساكنة و بيانات سلسلتي (X_t, Y_t) تتصف بخاصية التكامل المشترك، و بناء على ذلك فإن الانحدار المقدر لا يكون زائفا، أما إذا حدث العكس لا تكون المتغيرات محل الاعتبار ممتعة بخاصية التكامل المشترك و يكون الانحدار المقدر زائفا[1].

3. **اختبار جوهانسن _ جوسليوس(Johansen and Juselius)**

يتناسب اختبار جوهانسن مع العينات صغيرة الحجم و كذلك في حالة وجود أكثر من متغير والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عما إذا كان هناك تكامل مشتركا فريدا، أي يستحق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة وهذا له أهمية في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد.

وتعتبر منهجية "جوهانسن و جوهانسن_ جوسليون" اختبار لرتبة المصفوفة $\prod$ ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة $\prod$ ذات رتبة كامل $(0< r(\prod) = r < \eta)$ ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة إمكانات العظمى Likelihood Ratio test وهما اختبار الأثر اختبار القيم المميزة العظمى[2].

ويعرف اختبارين كما يلي[3]:

---

[1] عبد الصمد بن عبد الرحمن، " **التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية**"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2020_ 2021 ، ص 212

[2] مصطفى رجب البلعزي، سالم عطية بن سالم، " **العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (1981_2016) دراسة قياسية**"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية كلية الاقتصاد و التجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الاسلامية العدد الثاني عشر، ديسمبر 2018، ص 47

[3] محمد علي حميد، كاظم أحمد حمادة البطاط، " **قياس و تحليل أثر القطاع السياحي في النمو الاقتصادي اسبانيا و اليونان إنموذجا**"، مجلة الإدارة و الاقتصاد، المجلد الربع، العدد السادس عشر، ص 164

- ✓ **اختبار الأثر: Test Trace**

يختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك يقل عن أو يساوي العدد q ($r \leq q$)، في مقابل الفرض البديل الذي يقول أن عدد المتجهات يساوي q (r=q) ويحسب وفق الصيغة التالية:

$$\lambda_{Trace} = -\ T \ln \sum_{i=r+1}^{p} ln(1-\lambda i)$$

- ✓ **اختبار القيمة الذاتية: Maximum Eigen Values Test**

ويحسب وفقا للصيغة التالية:

$$\lambda_{Max} = -T \ln (1-\lambda_{r+1})$$

ويتم اختبار فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساويr(q = r) مقابل الفرضية البديلة و التي تقوم بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي r+1 (q=r+1)

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي القياسي لدراسة

لدراسة أي نموذج قياسي من الضروري تحديد متغيرات النموذج واختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار جذر الوحدة الذي يعتمد على اختبار ADF و PP إضافة إلى تقدير النموذج باستخدام منهجية التكامل المشترك (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ.

المطلب الأول: تحديد المتغيرات ودراسة استقراريتها

في هذه الدراسة سوف يتم استخدام نموذج يتكون من خمس متغيرات منها المتغير التابع الذي يتمثل في رصيد الميزانية (SOL) والمتغيرات المستقلة التي رأينا أنها تؤثر على المتغير التابع ويمكن تحديد متغيرات النموذج كما يلي:

أولا: تحديد المتغيرات

- DEP : تمثل إجمالي إنفاق العام
- PIB : تمثل الناتج الداخلي الخام
- REC : تمثل الايرادات
- SOL : تمثل رصيد الميزانية
- DET: تمثل الدين العام

ثانيا: اختبار استقرارية السلاسل

يعتبر فحص السلاسل الزمنية ومدى استقرارية أولى الخطوات في الدراسة القياسية ويتم ذلك باختبار جذر الوحدة، والذي يعتمد على اختبار ديكي فلور الموسع ADF واختيار فليبس _ بيرون PP

1. اختبار ADF: والذي كانت نتائجه كالتالي:

الجدول رقم (02_05) نتائج اختبار ADF

المتغير		في المستوى			الفرق الأول		
		مع ثابت	مع ثابت و اتجاه	بدون ثابت أو اتجاه	مع ثابت	مع ثابت واتجاه	بدون ثابت أو اتجاه
SOL	t_statistic Prob	−2.2979 (0.1820)	−4.1102 (0.0204)	−3.6142 (0.0010)	−5.2351 (0.0005)	−5.2351 (0.0031)	−5.3972 (0.0000)
DEP	t_statistic Prob	−4.3623 (0.0027)	−4.3131 (0.0130)	−4.1281 (0.0003)	−5.1429 (0.0005)	−5.0688 (0.0030)	−4.8229 (0.0000)
REC	t_statistic Prob	−4.2893 (0.0036)	−0.8347 (0.9445)	2.2941 (0.9924)	−3.4097 (0.0223)	−5.6742 (0.0010)	−2.2728 (0.0122)
PIB	t_statistic Prob	−2.5021 (0.1285)	−1.4779 (0.8062)	5.1049 (1.0000)	−4.3065 (0.0032)	−4.7665 (0.0055)	−2.5968 (0.0122)
DET	t_statistic Prob	−7.1350 (0.0000)	−7.6922 (0.0000)	5.6162 (0.0000)	−6.0122 (0.0001)	−5.3824 (0.0017)	−6.4022 (0.0000)

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات eviews

من خلال الجدول رقم (02_05) ومن خلال اختبار(ADF) يتضح استقرار المتغيرينDEP و DET حيث أننا نجد بأن قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمة (t) الجدولية عند المستوى المعنوية (5٪) مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تفترض وجود جذر الوحدة في بيانات السلسلة الزمنية، وعند أخذ الفرق الأول أصبحت كل المتغيرات مستقرة من الدرجة I(1) عند مستوى معنوية يساوي 5٪، مما يعني قبول الفرضية القائلة بعدم وجود جذر الوحدة، أي أن السلاسل مستقرة وعليه نقول بأن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى I(1) و I(0).

2. **اختبارPP:** و الذي كانت نتائجه كالتالي

جدول رقم (02_06): نتائج اختبار PP

المتغير		في المستوى			الفرق الأول		
		مع ثابت	مع ثابت واتجاه	بدون ثابت أو اتجاه	مع ثابت	مع ثابت و اتجاه	بدون ثابت أو اتجاه
SOL	t_statistic Prob	−0.9341 (0.7575)	−3.1046 (0.1296)	−2.7922 (0.0075)	−8.2605 (0.0000)	−10.6748 (0.0000)	−4.8744 (0.0000)
DEP	t_statistic Prob	−4.4432 (0.0022)	−4.3897 (0.0111)	−4.1107 (0.0003)	−15.2003 (0.0000)	−14.5744 (0.0000)	−13.7568 (0.0000)
REC	t_statistic Prob	−9.0315 (0.0000)	1.2905 (0.9999)	5.4359 (1.0000)	−3.3685 (0.0243)	−9.4750 (0.0000)	−1.6581 (0.0909)
PIB	t_statistic Prob	−4.4503 (0.0022)	−1.4434 (0.8180)	5.1049 (1.0000)	4.3339 (0.0030)	−5.7795 (0.0007)	−2.5374 (0.0140)
DET	t_statistic Prob	−8.8010 (0.0000)	−22.4553 (0.0000)	−5.2346 (0.0000)	−4.5664 (0.0018)	−4.9906 (0.0189)	−4.9906 (0.0000)

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات eviews

من خلال الجدول رقم (02_06) تظهر نتائج اختبار فليبس _ بيرون(PP) استقرار المتغيرين (DEP ,DET) في المستوى، مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تفرض وجود جذر الوحدة في بيانات السلسلة، وعند أخذ الفرق الأول نجد كل المتغيرات مستقرة من درجة I(1)عند مستوى المعنوية 5٪ وعليه نستنتج أن المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، ما يعني قبول الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة، أي أن السلاسل متكاملة من الدرجةI(0) و I(1).

وبعد دراسة استقرارية تبين أن درجة تكامل السلاسل هي I(0) وI(1) وهذا يسمح بتطبيق منهجية ARDL، والذي تشترط أن تكون متغيرات الدراسة مستقرة أو متكاملة من الرتبة I(0) أو متكاملة من الرتبة الأولى I(1)، أو مزيج بينهما، ويجب أن لا تكون أحد المتغيرات متكاملة من الرتبة الثانية I(2).

3.اختبار الحدود (Bounds Test):

بعد معرفة استقرار السلاسل الزمنية نلجأ لاختبارBounds Test للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة DEP, REC, PIB, DET والمتغير التابع SOL، نعتمد على اختبار التكامل المشترك وفق ARDL من خلال الفرضية الصفرية والفرضية البديلة وذلك من خلال مقارنة قيمة احصائية F المحسوبة بالجدولية.

جدول رقم (02_07): نتائج اختبار الحدود(Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	7.215457	10%	2.2	3.09
k		5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	23		Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الاحصائية (F) المحسوبة قد بلغت (7.22)، وهي قيمة أكبر من قيمة الحرجة (الجدولية) لكل من الحد الأعلى والأدنى عند المستوى معنوية (1٪) و (5٪)، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفريةH_0 وقبول الفرضية البديلة H_1التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك أي هناك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين رصيد الميزانية كمتغير تابع وDEP, REC PIB, DET كمتغيرات مستقلة.

المطلب الثاني: تقدير معلمات ARDL

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية ووجود تكامل مشترك بين المتغيرات يتم انتقال لتقدير معلمات النموذج في المديين الطويلة والقصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ ومعرفة المدة المتوقعة لتحقيق التوازن

أولا: تقدير العلاقة طويلة الأجل وقصير الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ

يعد تقدير المقدرات الطويلة الأجل والقصيرة الأجل للنموذج المقدر فظلا عن معلمة تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL) من الأمور المهمة بعد أن يتم التأكد بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

جدول رقم (02_08): تقدير النموذج قصير الأجل

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(SOL)
Selected Model: ARDL(2, 0, 1, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/06/23 Time: 21:22
Sample: 2000 2022
Included observations: 20

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SOL(-1))	-0.138424	0.039495	-3.504832	0.0027
D(PIB2)	369.9658	16.75616	22.07940	0.0000
D(DET)	-0.108390	0.101697	-1.065811	0.3014
CointEq(-1)*	-0.729484	0.030819	-23.66979	0.0000

المصدر: مخرجات eviews

تبين نتائج الجدول أعلاه أن قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة (−0.729484) =CointEq وهو معنوي احصائيا (P=0.0000)عند مستوى معنوية (5٪)، وهذا يعني أن (72.95٪) من خطأ الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عبر الزمن للوصول إلى التوازن طويل الأجل أي أنه يتطلب حوالي 1 سنة و4 أشهر من أجل الوصول إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل.

(تم استخراج المدة بالعلاقة التالية:1/0.7295)

جدول رقم(02_09): تقدير نموذج طويل الأجل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REC	673.3694	262.4727	2.565483	0.0192
PIB	675.5091	285.8675	2.363014	0.0271
DET	0.383182	0.191398	2.002015	0.0615
DEP	-635.5898	249.8018	-2.544376	0.0203
C	-17.98255	18.37760	-0.978504	0.3415

EC = SOL - (673.3694*REC + 675.5091*PIB2 + 0.3832*DET -635.5898*DEP - 17.9825)

المصدر: من مخرجات eviews

بناءا من هذا الجدول يمكن التعبير على العلاقة طويلة المدى وفق المعادلة الموالية

$$EC=SOL-(673.3694*REC+675.5091*PIB2+0.3832*DET-635.5898*DEP-17.9825)$$

يتضح من النتائج في الجدول أعلاه ما يلي:

- تؤثر الإيرادات بشكل إيجابي على رصيد الميزانية في الأجل الطويل، حيث أن زيادة REC الناتجة عن ارتفاع مداخيل المحروقات تؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزانية، حيث ساهمت زيادة الايرادات في زيادة SOL ب 673.3694 وبالتالي ظهور انتعاش على ميزانية الدولة، وهذه النتيجة مقبولة اقتصاديا.
- يؤثر الناتج الداخلي الخام بشكل إيجابي على رصيد الميزانية في الأجل الطويل، حيث أن ارتفاع PIB نتيجة ارتفاع الاستثمارات ولا سيما العمومية التي أنجزت لدفع النمو الاقتصادي في الجزائر يؤدي إلى رفع رصيد الميزانية، حيث ساهمت زيادة الناتج الداخلي الخام في زيادة رصيد الميزانية ب675.5091 وهذه النتيجة مقبولة اقتصاديا
- هناك تأثير ايجابي للدين العام على رصيد الميزانية في الأجل الطويل، حيث أن زيادة DET أدت إلى زيادة رصيد الميزانية ب 0.3832 وهذه النتيجة مقبولة اقتصاديا.

- يؤثر الانفاق العام بشكل سلبي على رصيد الميزانية في الأجل الطويل، حيث أن زيادة الانفاق العام الناتجة عن رفع أجور للموظفين ومنح المخلفات المالية التي تضمنها القانون الرجعي للأجور تؤدي إلى انخفاض رصيد الميزانية، حيث أدت زيادة DEP إلى انخفاض رصيد الميزانية ب635.5898، وهذا ما يؤدي إلى حدوث عجز في الميزانية العامة، وعليه نقول هذه النتيجة غير مقبولة اقتصاديا.

ثانيا: التقييم الإحصائي للنموذج

جدول رقم(02_10): التقييم الاحصائي للنموذج

R-squared	0.970468	Mean dependent var	1.276538
Adjusted R-squared	0.966441	S.D. dependent var	12.61637
S.E. of regression	2.311214	Akaike info criterion	4.654061
Sum squared resid	117.5176	Schwarz criterion	4.847614
Log likelihood	-56.50279	Hannan-Quinn criter.	4.709797
Durbin-Watson stat	2.445610		

المصدر: مخرجات eviews

من خلال الجدول أعلاه نجد أن R_Squered= 0.97(معامل التحديد) وهذا يعني المتغيرات المفسرة والمتمثلة في (DEP, PIB, REC, DET) تستطيع أن تفسر ما قيمته 97٪من التغير الحاصل في رصيد الميزانية، بينما تشير قيمة Adjusted R_Squared إلى القدرة التفسيرية لنسبية لكل نموذج حيث بلغت نسبة تفسير بيانات هذا النموذج 96.64٪، كما أن قيمة Dubin_watson stat البالغة 2.445610 تفسر أن النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي ومنه يتم رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

المطلب الثالث: دراسة صلاحية النموذج

لدراسة صلاحية النموذج لابد من إجراء الاختبارات الشخصية للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات تجانس التباين وهل أخطاء النموذج تتوزع توزيعا طبيعيا.

أولا: اختبارات التشخصية

1.اختبار الارتباط الذاتي

من أجل دراسة فرضية عدم الارتباط الذاتي للأخطاء نلجأ إلى اختبار Breush_ Godfrey Serial Correlation LM Test للارتباط الذاتي والذي كانت نتائجه كالتالي:

جدول رقم (02_ 11): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.106974	Prob. F(2,4)	0.9010
Obs*R-squared	1.015432	Prob. Chi-Square(2)	0.6019

المصدر: من مخرجات eviews

من خلال نتائج الجدول نستنتج أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث أن القيمة احتمالية F_ Statistic المساوية (0.9010) أكبر من 5٪ وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

2.اختبار عدم ثبات التباين

من أجل اختبار عدم وجود مشكلة ثبات التباين سنقوم باستخدام (ARCH)، والذي كانت نتائجه كالتالي:

جدول رقم (02_12): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.002314	Prob. F(1,17)	0.9622
Obs*R-squared	0.002586	Prob. Chi-Square(1)	0.9594

المصدر: من مخرجات eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث أن قيمة Prob أكبر من 5%وهذا يعني قبول فرضية العدم القائلة بخلو النموذج المقدر من مشكل عدم ثبات التباين.

3.اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

من ضروري حتى تتأكد لنا صلاحية النموذج أن تكون أخطاء التقدير تتوزع توزيعا طبيعيا، وكان توزيع الأخطاء ممثلة في الشكل التالي:

الشكل رقم (02_ 05): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

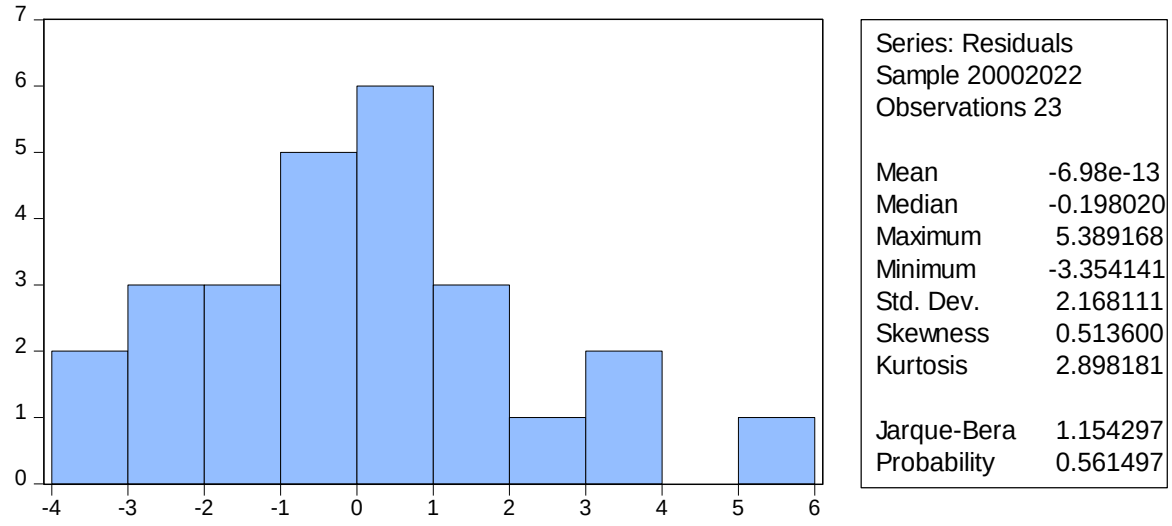

المصدر: مخرجات eviews

من خلال الشكل أعلاه يتبين أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت قيمة لاختبار Jarque_ Bera (1.15) بقيمة احتمالية تقدر ب (0.561) وهي أكبر من مستوى المعنوي 5٪

4.اختبار ملائمة النموذج

هو خاص بمدى ملائمة النموذج من حيث نوع الشكل الدالي لهذا النموذج، ونقوم في هذه الحالة باستخدام اختبار (Ramey_ Reset)، ثم مقارنة احتمال الاختبار بمستوى المعنوي (5٪)، وقد تحصلنا على النتائج التالية:

جدول (02_ 13):اختبار مدى ملائمة الشكل الدالي

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: SOL SOL(-1) SOL(-2) DET DET (-1) DET (-2) PIB PIB(-1) PIB(-2) PIB(-3) REC REC(-1) REC(-2) DEP DEP(-1) DEP(-2) DEP(-3) C

	Value	Df	Probability
t-statistic	2.167747	2	0.1625
F-statistic	4.699128	(1, 2)	0.1625

المصدر: مخرجات eviews

تبين نتائج الجدول أعلاه أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي، حيث نلاحظ أن القيمة الاحتمالية F تساوي 0.1625 وهي أكبر من 5٪ وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بصحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

ثانيا: اختبار استقرارية النموذج

لكي نتأكد من عدم وجود تغيرات هيكلية في النموذج أي استقرارية معلمات النموذج المقدر في الأجلين القصير والطويل نستخدم اختباري المجموع التراكمي للبواقي(CUSUM) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة(CUSUM SQ)، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لنموذج (ARDL) إذ وقع المنحنى البياني للاختباريين السابقين داخل الحدود الحرجة.

و الشكل البياني التالي يوضح اختباري استقرار النموذج المقدر

الشكل رقم(02_06):اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي و مربعات البواقي

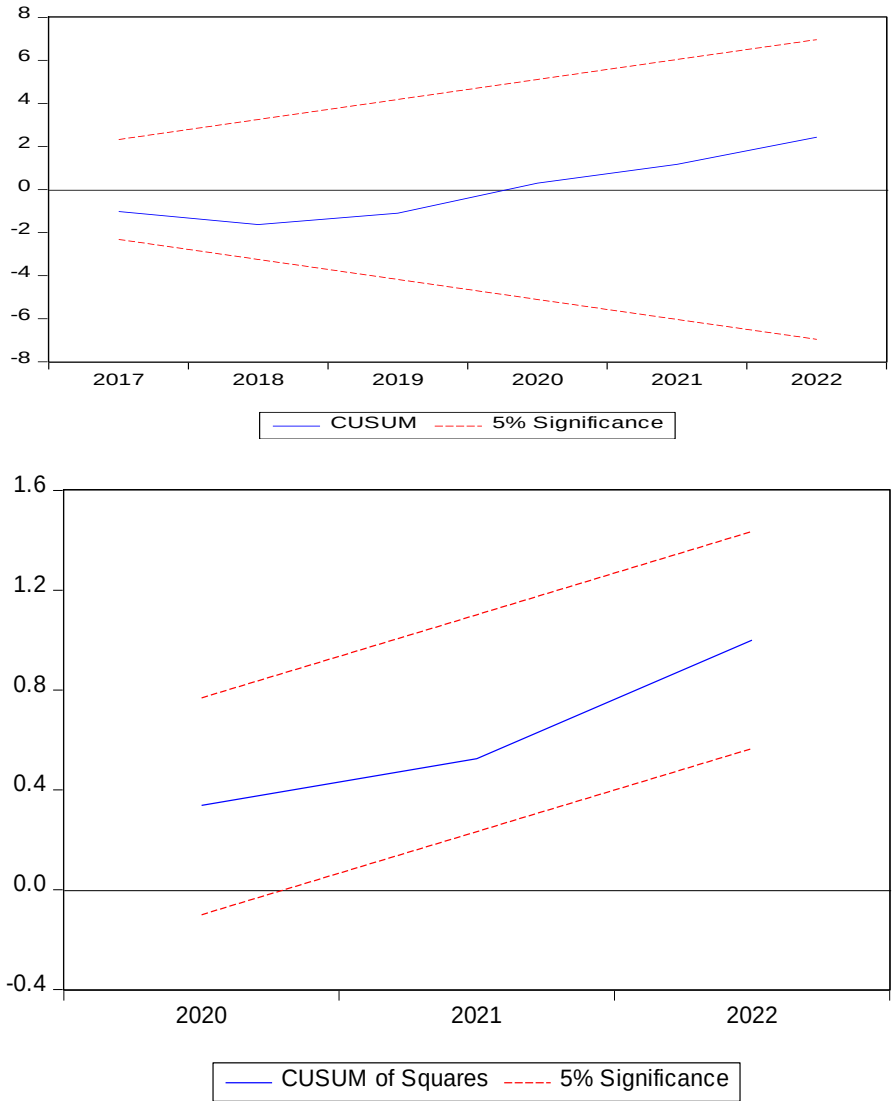

المصدر: مخرجات eviews

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن النموذج مستقر لأننا نلاحظ أن التمثيل البياني لمجموع التراكمي للبواقي في اختبار (CUSUM) قد وقع داخل الحدود الحرجة عند المستوى معنوية(5٪)، وهذا يعني بأن المقدرات في نموذج تصحيح الخطأ المستخدمة مستقرة هيكليا خلال مدة الدراسة، كما نلاحظ أيضا أن التمثيل البياني لمجموع التراكمي للبواقي في اختبار(CUSUM SQ) قد وقع بين الحدود الحرجة عند مستوى معنوية(5٪)، وعليه نستطيع القول بأن هناك استقرار في نتائج النموذج المقدر في الأجلين الطويل والقصير.

خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل القيام بدراسة قياسية لأثر ترشيد الإنفاق العام على التوازن المالي في الجزائر خلال الفترة (2000_2022) باستخدام برنامج EVIEWS بهدف التوصل إلى معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على التوازن المالي في الجزائر.

فبعد عرضنا للمفاهيم الأساسية وتطورات منهجية الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية الموزعة (ARDL) توصلنا في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستعمال اختبار ADF و PP أن بعض المتغيرات مستقرة في المستوي وجل المتغيرات مستقرة في الفرق الأول، ومنه السلاسل متكاملة من الدرجة $I(0)$ و $I(1)$ وهذا ما مكننا من تطبيق التكامل المشترك، وتبين لنا أن معالم تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية 5٪، مما يؤكد لنا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وبعد تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل تبين أن هناك بعض المتغيرات لها علاقة عكسية وأخرى علاقات طردية وهذه النتائج تتوافق مع الجانب النظري، وهذا ما يؤكد أن منهجية ARDL ملائمة لدراسة هذا النموذج.

خاتمة عامة

خاتمة

ازدادت أهمية الدراسة النظرية والتطبيقية لنفقات العامة في المدة الأخيرة، فأصبحت من أهم الانشغالات التي تؤرق العديد من الدول والتي جعلتها تتخبط في مشاكل اقتصادية، سياسية واجتماعية.

حيث تعد الجزائر من الدول التي أجبرت على اتخاذ العديد من الإجراءات فيما يخص ترشيد الإنفاق الحكومي بغية معالجة العديد من المشاكل، وهذا ما ميز دراستنا حيث تم فيها الاهتمام بأهم الجوانب المالية والاقتصادية والتي تمحورت حول دور وأهمية ترشيد الانفاق العام على التوازن المالي في الجزائر عن طريق الدراسة القياسية للفترة 2000_2022باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية الموزعة(ARDL).

اختبار صحة الفرضيات:

- ترشيد الإنفاق هو تحقيق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق أكبر ما يمكن، هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- يحدث التوازن المالي عند توازن الإيرادات مع النفقات فعندما يتم الإنفاق أكثر من الإيرادات يحدث عجز في الميزانية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- الايرادات، الناتج الداخلي الخام والإنفاق هذه المتغيرات لها تأثير كبير على التوازن المالي وهذا ما توصلنا إليه في الفصل الثاني، وعليه الفرضية الثالثة صحيحة.
- انطلاقا من قيمة معامل تصحيح الخطأ السالبة والمقبولة عند المستوى المعنوية 5٪ تبين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

نتائج الدراسة:

- ترشيد الإنفاق العام لا يعني بالضرورة تخفيضه، ففي بعض الحالات تتم الزيادة في النفقات من أجل تمويل مشاريع إنتاجية قصد تحقيق أرباح وفوائد تغطي وتفوق هذه الزيادة.
- زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة هو ما يؤدي إلى اختلال في توازن الميزانية وانعدام الضبط المالي فيها مما يؤدي إلى عجز في الميزانية العامة.
- المتغيرات المفسرة تفسر ما قيمته 97٪من التغير الحاصل في التوازن المالي في الجزائر
- وجود علاقة عكسية بين رصيد الميزانية والإنفاق العام، حيث كلما زاد الإنفاق العام انخفض رصيد الميزانية.
- وجود علاقة طردية بين الإيرادات ورصيد الميزانية، حيث أن زيادة الإيرادات تؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزانية .
- وجود علاقة طردية بين الناتج الداخلي الخام ورصيد الميزانية

توصيات:

- تنويع الاقتصاد الوطني وخلق فرص لسيادة الأنشطة الاقتصادية ذات طبيعة إنتاجية من خلال العمل على الاستخدام الرشيد العقلاني لموارد النفط بما أنها مصد مهم وقادر على تحقيق الكثير للبلد من خلال حسن إدارته واستثماره بإنشاء مشاريع لها دور في تنشيط قطاعات أخرى تساهم في رفع الإيرادات العامة والناتج الداخلي الخام بدل الاعتماد على القطاع النفطي فقط.
- محاولة تحقيق التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات من خلال التركيز على حسابات دون الأخرى وخاصة الحساب التجاري من خلال تشجيع الصادرات والحد من الواردات.
- السعي لكفاءة عمل نظام الضريبي وجعل منه نظام قادر على تأمين حصيلة ضريبية لابأس بيها.
- دراسة بعض المتغيرات الجديدة التي تأثر على التوازن المالي

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. أحمد عبد السميع علام، المالية العامة المفاهيم والتحليل اقتصادي والتطبيق، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى 2012.
2. بن داود إبراهيم ، الرقابة المالية علي النفقات العامة"، دار الكتاب الحديث ،القاهرة ،2010.
3. حسين مصطفى، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2001.
4. خالد الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن، عمان، شارع الجمعية الملكية الطبعة الثانية، 2015.
5. سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان 2015.
6. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان الطبعة الأولى 2012م_1433هـ.
7. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة السابعة.
8. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في اقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2005.
9. عبد المجيد قدي، الموازنة العامة للدولة والسياسات الاقتصادية مناهج التجديد واتجاهات المعاصرة، النشر الجامعي الجديد محل رقم 2 عاونية الدواجن، حي الدالية الكيفان، تلمسان، الجزائر، 2022.
10. علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر.
11. العلي عادل فليح، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية 2011.
12. فتحي أحمد دياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، العبدلي، الطبعة الأولى 2013.
13. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق لنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2004.
14. مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2004.
15. محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي شادي عبد السلام زهرة الأنوار ميامي اسكندرية 2015، ص178
16. محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2014.
17. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2008.
18. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

19. هزاع مفلح، التمويل الدولي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية 2008_2009.

الأطروحات والرسائل:

1. امتثال ميرغني محمد أحمد طه، دراسة مقارنة لتحليل العوامل المؤثرة على معدل النمو الاقتصادي باستخدام أسلوب التكامل المشترك (1990_2020م)، أطروحة دكتوراه في الاحصاء، جامعة السودان ديسمبر2022م.
2. عادل زقرير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية الحالة الجزائر خلال الفترة 1998_2012، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014_2015.
3. عبد الصمد بن عبد الرحمن، التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2020_ 2021 .

المجلات الدورية:

1. آليات مقترحة لترشيد الإنفاق على التعليم الأساسي بسلطنة عمان في ضوء بعض المتغيرات الاقتصاديةً مجلة كلية التربية جامعة الأزهر العدد 198،الجزء الأول، أفريل لسنة 2019.
2. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام ، ترشيد الإنفاق العام ودوره في احتواء عجز الموازنة العامة_ حالة الجزائر، مجلة اقتصاد والتنمية الجلد 07،العدد01 ،2019.
3. جهرة شنافة، أثر التطور المالي في النمو الاقتصادي دراسة قياسية للمملكة العربية السعودية باستخدام نموذجَ ARDL للفترة (1990_2020)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الجلد09 العدد01_ جوان 2022.
4. حطاب دلال، زعيبط نور الدين، تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية دراسة تطبيقية بمؤسسة أرسيلور ميتال عنابة (2013_ 2014)، مجلة الميلاف للبحوث والدراسات المجلد 4العدد1 جوان 2018.
5. خيرة بن قطيب، حكيم شبوطي، دراسة تحليلية لظاهرة عجز ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990_2017)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 17العدد 25السنة 2021.
6. رافعة ابراهيم الحمداني، عبدالجليل عبد المحسن عمران، التوازن المالي، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثالث العدد02، 2021."
7. شهبون أمينة، تقييم الأداء المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال لإجراء في ظل جائحة الكرونة 19الفترة 2016_2020، دفاتر البحوث العلمية المجلد 10العدد 02،2022.
8. صادق جميلة، دريال عبد القادر، إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط من سنة 2014، مجلة تكامل اقتصادي المجلد 07، العدد 02جوان 2019

9. طهري فريد، دراسة قياسية لأثر النشاط النقدي على التضخم في الجزائر باستخدام ARDL، معارف (مجلة علمية محكمة) قسم: العلوم الاقتصادية السنة العاشرة العدد19 (ديسمبر2015).
10. عسول محمد أمين، زحاف حبيبة، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين 2000إلى 2014، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية المجلد 06 العدد01 أفريل 2022.
11. عميروش بوبكر، أهمية تحقيق التوازن المالي في مؤسسة اقتصادية دراسة تحليلية لعينة من المجمعات البترولية لفترة (2019_2020)، مجلة البحوث في العلوم المالية ومحاسبية المجلد07 العدد01، 2022.
12. غالمي العالية، التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة التحليل المالي، مجلة مفاهيم لدراسات الفلسفية العدد الأول مارس 2018 جامعة زيان عاشور الجلفة
13. غريب بولرباح، خضير سفيان، تغيرات أسعار الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2004_2014، معارف(مجلة دولية محكمة) قسم العلوم الاقتصادية السنة الثانية عشرة _ العدد23(ديسمبر 2017).
14. فضيلة بوطورة، مريم زغلامي، سلامي أحمد، ترشيد الإنفاق العام كمدخل للحد من الفساد في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال العدد02، ديسمبر ،2018.
15. قومي سلامي، مشروع عصرنة أنظمة الميزانية نحو الترشيد الإنفاق العمومي، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط جوان2012.
16. كمال عبد الحامد محمد آل زيادة، تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق، جامعة أهل البيت عليهم السلام،2022، العدد15
17. ماحي زكرياء، ابنية صبرينة، أثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990_ 2020، مجلة اقتصاد المال والأعمال المجلد 07 العدد02سبتمبر 2022جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر.
18. محمد علي حميد، كاظم أحمد حمادة البطاط، قياس و تحليل أثر القطاع السياحي في النمو الاقتصادي إسبانيا و اليونان إنموذجا، مجلة الإدارة و الاقتصاد، المجلد الربع، العدد السادس عشر.
19. مداحي عثمان، دور الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العام، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 16، العدد24، السنة 2020.
20. مسعود بوبيان، تقييم التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نموذج دي بونت دراسة حالة مؤسسة SANAKعين الكبيرة سطيف، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية المجلد 02 العدد06 السنة 2021.

21. مصطفى رجب البلعزي، سالم عطية بن سالم، العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (1981_2016) دراسة قياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الاسلامية العدد الثاني عشر، ديسمبر 2018.
22. نعمي عبد الله، شيخاوي عبد العزيز، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر خلال الفترة 1990_ 2020 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لإبطاء الموزع ARDL، مجلة التنمية الاقتصادية جامعة الوادي، الجزائر، المجلد07 العدد01 السنة 2022.

المحاضرات:

1. بن عمرة عبد الرزاق، خطوات تطبيق VECM باستخدام برنامج Eviews10، جامعة فرحات عباس سطيف1، 08 جانفي 2019.

المراجع باللغة الأجنبية:

[1] Dris Badis, Analyse financiére de l'entreprise concepts et méthodes, université Abderrahmane Mira de Bejaia, Alger, 2020, P 40

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر ترشيد الإنفاق العام على التوازن المالي في الجزائر من خلال دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة 2000_2022، ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم استعراض المفاهيم الأساسية للإنفاق وأهم أسبابه و تقسيماته، أما الجانب التطبيقي القياسي، فقد تناولنا فيه تأثير أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية (الإيرادات، الناتج الداخلي الخام، الانفاق العام)، ولتحقيق ذلك تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ARDL) والتي أظهرت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين رصيد الميزانية وباقي المتغيرات المفسرة له، وعلاقة عكسية بين الانفاق العام ورصيد الميزانية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، ترشيد الإنفاق، التوازن المالي، منهجية ARDL

Abstract

The aim of this study was to measure the impact of puplic spending rationalization on financial balance in Algeria through a standard study of the Algeria case during the period2000_2022, To achieve this goal, the basic concepts of spending, its important causes and classifications were reviewed. The practical and standard side was also addressed, where the impact of important macroeconomic variables(revenues, GDP, and puplic spending) was examined using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The results demonstrated the existence of a long-teem equilibrium relationship between budget balance and the other explanatory variables, and an inverse relationship between public spending and budget balance.

Keywords: public spending, spending rationalization, financial balance, ARDL methodology.